مقدمة

عبدالحق عزوزي*

ثمة ضرورة علمية وفكرية وأكاديمية، وحاجة معرفية، وانتهاج توثيقي، تدعونا إلى تأليف وإصدار الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية لجعله مرجعا يحتذى بتوفير المعلومات، وتحليلها تحليلا علميا واستقائها من مصادرها الموثوقة، وتقديم موادها بحرفية عالية ورفيعة المستوى، إضافة إلى وسم مادة الكتاب، بكامله، بالشفافية والموضوعية والدقة، ليتيح المجال واسعا ومطمئنا لآخذي القرار في المغرب وخارجه وللباحثين والمفكرين، والاقتصاديين ورجالات الدولة، ومحترفى الدبلوماسية والسياسة ولمراكز البحث، الرجوع إلى هذا الكتاب لتبين ما حدث طيلة السنة ودراسة كل ذلك بمنهجية علمية ونقدية واستشرافية.

فهذا الدليل يسعى إلى تكوين مدرسة مغربية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعلوم الاقتصادية حيث الابحاث الدقيقة في هذا الباب نادرة إن لم نقل منعدمة، ليسدد بذلك الدليل فجوة كبيرة، ويقدم في ثلاث لغات العربية والفرنسية والانجليزية نظرة شاملة ومستقصية، وواسعة الأفق لكل مجالات الاستراتيجية والعلوم السياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية وبما سيحمله من تراكم عرفي، ونمو مطرد في البيانات والكشوفات والإحصاءات والتقارير والبحوث بأرقامها وتواريخها.

فإيمانا من المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، بجدوى هذا الدليل السنوي، ذي الخاصية المميزة، كمرجع عن المغرب والعالم العربي وأهم الأحداث في العالم

---

* عبد الحق عزوزي، رئيس المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس؛ من آخر اصداراته:"الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي (مع اندريه كابانيس، لارمتان، باريس، نونبر 2011)

ويقينا منا أن الساحة الفكرية والعلمية تفتقر أيما افتقار إلى هذا النوع من التأليف يصدر بلغات ثلاث في آن واحد ليجد العربي والأنغلوساكسوني والفرنكفوني ضالته المنشودة في كل الميادين

والتزاما منا بدوره الرائد كمركز دولي للتفكير والبحث وصياغة الاقتراحات، ومركز للدراسة والبحث والخبرة المتعددة الأبعاد حيث يعالج إشكاليات استراتيجية ودبلوماسية وسياسية ودولية، كما يتناول الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبعض الدول أو لفضاءات جغرافية أوسع، فإن المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية سيشرع في تأليف وإصدار الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية سنويا بالعربية والفرنسية والإنجليزية يكون مرجعا أكاديميا وعلميا وفكريا داخل المغرب وخارجه؛ كما أن هندسة الدليل على هذا المقتضى يعني أن المركز يحاول أن يقوي المعدل العلمي المألوف في منشوراته، ويوسع قاعدة قرائه ومخاطبة جمهور عالمي، ويغطي الفقر الحاصل في مثل هذا النوع من السلاسل الدراسية الأكاديمية؛ ويكفينا فخرا أن جل من استكتبهم المركز من المختصين والكتاب الباحثين والمفكرين المغاربة والعرب والأجانب للمساهمة في كتابة مواد الدليل المختلفة، أجابوا بالإيجاب، كل في نطاق اختصاصه.

وهذا العمل ليس بالهين؛ وفي عملنا المتواضع ليس هناك مركز بحثي في العالم يقوم بإصدار هذا النوع من الدليل بلغات ثلاث في آن واحد. يمكن للعمل أن يترجم ولكن ليس من طرف المركز الذي ألف الدليل أو الكتاب... ويمكن الاستشهاد هنا بكتاب سيبري SIPRI الذي يصدر عن معهد سويدي دولي مستقل للأبحاث بشأن مشكلات السلام والصراع، ولاسيما تلك المتعلقة بنزع الأسلحة والحد من انتشارها (وهو للذكر يمول من طرف البرلمان السويدي ويعد من أعظم الكتب المعتمدة في مجالات الأمن والصراعات والإنفاق العسكري، وحظر الانتشار والحد من الأسلحة ويقوم بالكشف عن مجريات الأحداث، في العالم كله، في تغيراتها، وتطورها، سلبا وإيجابا)؛ هذا الكتاب مثلا يصدر باللغة الإنجليزية ويترجم إلى اللغة العربية ليس من طرف المعهد السويدي ولكن من مركز دراسات الوحدة العربية الذي مقره ببيروت مع فارق الوقت الكبير بين إصدار الطبعة الأم والطبعة المترجمة.

في فرنسا توجد تجربة فيما يتعلق بهذا النوع من التأليف؛ ويمكن أن نذكر على سبيل المثال «الدليل الفرنسي للقانون الدولي» و«الدليل الفرنسي للعلاقات الدولية» الذي احتفل مؤخرا بمرور عشر سنوات على إصداره؛ ولكن الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية يسعى لتجاوز محدودية مثل هذا النوع من التأليف ذي المنظور الضيق، ليبني في نفس الوقت وعيا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا في آن واحد، وليستدعي منا جهدا علميا فعليا، لا مجرد دراسات محدودة أو إعلان نيات كما هو دأب بعض الإصدارات العربية، أو استبدالات لغوية، تنتبه إلى القشور فيما هي تذهل عن المضامين الحقيقية والدلالات؛ ولا غرو أن هذا ما ينقصنا بالضبط في عالمنا العربي ولعقود، لأننا دائما ما أبينا أحكام النقد في مجتمعاتنا الفكرية واكتفينا بنشر مبادئ محاولين زرعها دون أن نقوم بإنتاج عقل استراتيجي، سياسي عربي حديث قابل لأن يتداخل تداخلا نظريا تاريخيا ناجحا مع معضلات السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد والدولة والمجتمع فيقدم حولها معرفة علمية ويساهم بها في ترشيد التوجيه والممارسة: ممارسة عملية التغيير والتقدم.

ولا غرو أن الدلائل والكتب السنوية والمجالات الأكثر ذكرا في الجامعات العالمية ومراكز الأبحاث هي أمريكية بالدرجة الأولى. ثم إن الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية وإن اعتمد على المنهجية الأنغلوساكسونية في التحليل وجمع الأخبار والمعلومات بطريقة ذكية وهادفة، فانه يبقى بعيدا من ذلك السيل من النصوص التي هي إلى الوصف واجترار الدروس أقرب منها إلى المادة الفكرية والعلمية، والتي هي أيضا إلى الملفوظات المتراكمة والشطح اللغوي الذي تردد فيه كلمات غامضة، أكثر منها إلى التراكم العلمي والمنهجي القابل لسبر أغوار الفكري السياسي والاستراتيجي الصحيح.

وحتى الإنتاج الفرنسي الذي يرجع إليه معظم الباحثين المغاربيين يبقى ضعيفا جد مقارنة مع الإنتاج الأنغلوساكسوني خاصة الأمريكي منه؛ فعدد الدلائل والكتب السنوية والمجلات المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية تدل على ذلك خاصة إذا أخذنا في الحسبان عدد الناشرين وقوة الدعومات المالية المقدمة وتشابك العلاقات بين تلك الاصدارات وآخذي القرار في أمريكا؛ وهذا هو السبب الذي جعلنا في هذا الدليل نستكتب العديد من كبار الدبلوماسيين المغاربة للمساهمة فيه إضافة إلى العديد من رجالات الدولة المقتدرين دون أن ننسى الجامعيين والباحثين الذين تزخر بهم كليات وجامعات المغرب.

فقضية جمع الجامعيين مع المسؤولين في كل القطاعات والخبراء غير الجامعيين هي في قائمة أولويات المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، وبالأخص هذا الدليل، على خلفية مركزية وقوة هذا الجمع في التحليل المقنع واستشراف المستقبل وبناء وعي فكري جديد حتى نعيد النظر في بعض أوهام عقائد المراحل الماضية وندشن لحقبة من النظر الهادف تكون أجزل عطاء.

كما أن المراكز البحثية في فرنسا ضعيفة مقارنة مع مثيلاتها الأمريكية؛ ولا يخفى على كل متتبع حصيف أن القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم خاصة الغربية منها، تتأثر بما تقدمه مراكز الأبحاث الفكرية من دراسات وتقارير، بل إنها تؤثر على الرأي العام عن طريق مجموعة من الأساليب المتقنة، وإذا أخدنا مثال الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الإحصائيات تشير أنها تتوفر على ما يزيد عن 1400 مركز ومؤسسة تعنى بالعلاقات الدولية، منها مؤسسات تقدم دراسات وأبحاثا متخصصة في القضايا السياسية كمجلس العلاقات الخارجية الذي يصدر دورية شهرية وهي شؤون خارجية، ومنها مراكز الضغط السياسية التي تستخدم نتائج أبحاثها للضغط على الإدارات الأمريكية في صناعة القرار كمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي يضم نخبة من السياسيين والأكاديميين البارزين كهنري كسنجر وهارولد براون؛ وهناك مراكز خلقت للدفاع عن مصالح إسرائيل كمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي للدعاية لإسرائيل في المجالات الأمنية والعسكرية أو ما تسمى بالأذرع الفكرية الإسرائيلية في واشنطن، وهاته المراكز تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وتؤثر بشكل جلي على السياسة الخارجية الأمريكية.

أما في عالمنا العربي، فمازال عدد ودور هاته المراكز محدودا على الرغم من وجود قدرات فكرية وكفاءات بشرية متميزة يمكنها أن تساهم في التجدد المعرفي والتخطيط المستقبلي بل ويمكنها أن تساهم في التأثير على السياسات العامة الداخلية والخارجية؛ وهذا كنه أنشطة المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية وعلى رأسها منتديات فاس ومنشوراتها المختلفة وعلى رأسها الدليل السنوي.

كما أن هذا الدليل موجه لطلب العرب المتزايد، وللمهتمين في العالم الأنغلوساكسوني والعالم الفرنكفوني على السواء؛ وهاته هي ميزة إصداره بلغات ثلاث وطبعه في دار نشر عالمية. فهو

موجه إلى الطالب والباحث والأستاذ؛ وهو مجه إلى مراكز الأبحاث وصياغة القرار ورجالات الدولة والاقتصاد؛ ثم هو موجه إلى الدبلوماسيين والمنظمات الدولية والجهوية، وغيرها في القارات الأربع، لهذا فكل الطبعات هي محافظة على درجة عالية من المسؤولية والحرفية ليبقى العهد موصولا مع كل قرائه خاصة في العالم الأنغلوساكسوني؛ إذ مما يندى له الجبين أن زملائنا في الجامعات الأمريكية والبريطانية والأسترالية يعانون من نقص في المراجع الموثوقة منها عن المغرب؛ فقضية الصحراء المغربية التي خصصنا لها ما يزيد عن عشرين مقالة في هذا الكتاب والتي تسيل الكثير من المداد العربي والفرنكفوني لا تجد عنها مراجع وكتابات علمية وصحيحة باللغة الإنجليزية إلا نادرا دون نسيان محدودية ما يكتب بالعربية والفرنسية، وهو ما دفعنا إلى تغطية هذه الفجوة التي ليس لها من دون الله كاشفة.

إن الدليل المغربي المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية يسعى لكي يكون سابقة في الإنتاج الفكري المعتمد، ينضج بشكل جماعي في نطاق المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية في سعي دؤوب منا إلى مراجعة الكثير من الأخطاء وتوثيق ما يجب أن يوثق في بنك من المعلومات وإعطاء تحليلات علمية وفكرية تكون مبعث شعور بالارتياح لاتساع المشترك بين المختصين والمثقفين من جهة، والدليل الإضافي على ما أنفقه اعضاء المركز من جهد من جهة أخرى، وأخص بالذكر هنا الأستاذة أسماء علوي تايب والأستاذ محمد فقيهي والأستاذ عبد الله حارسي، من جهة ثانية وهذه ثمرة من ثمراتنا جميعا التي لم ولن تذهب سدى كما ظن ظان أو تمنى حاقد «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون».

تتناول مواد هذا الدليل مسائل مختلفة ينتظمها خيط رابط؛ فهناك المجالات الدبلوماسية للمغرب في كل الجوانب مع إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي؛ وهناك قضية الصحراء المغربية في كل جوانبها وتداعياتها وطنيا وإقليميا ودوليا حيث هناك إما فجوات أو مغالطات يتم تناسيها أو نشرها خاطئة، وقام الدليل بطريقة علمية وفكرية موضوعية بدحضها وتصحيحها؛ وهناك المجال الاقتصادي في كل جوانبه وهناك المجال السياسي والقانوني والمؤسساتي الداخلي وهناك القضايا الجهوية والدولية الذي ينظر إليها الدليل بوضعها في ميزان المراجعة والفحص النقدي.

وأما الخيط الرابط الذي ينظمها فهو الرؤية الاستراتيجية إلى هذه المسائل جميعا من منظور مسكون بفكرة المستقبل.

ثم إن مفهوم الاستراتيجية ليس محدودا بالهيمنة العسكرية أو التخطيط العسكري؛ وينبغي توضيح هذه النقطة لقراء هذا الدليل عندما يدرسون المفردات والمفاهيم المستخدمة هنا؛ وحتى الأمن القومي فهو يتمثل في أكثر من مجرد استخدام الجيش، ويتطلب تطوير وتوظيف جميع عناصر القوة التي تمتلكها الأمة؛ وعلاوة على ذلك فإن الأمن القومي يشمل المكونات الداخلية الخارجية، وهذا يزيد من تعقيدات ترسيخه على أرض الواقع؛ وبمصطلحات مبسطة حسب ما كتبه الخبير هاري آر.يارغر[i] يمكن القول إن الاستراتيجية في جميع مستوياتها معرفة بأنها حساب الأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة، لخلق نتائج ذات مزايا أفضل مما يمكن أن تكون عليه الأمور لو تُركت للمصادقة أو تحت أيدي أطراف أخرى. والاستراتيجية تعرف رسميًا في المنشورات المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية في الفقرة 1 البند 02 بأنها: «فكرة أو مجموعة أفكار حكيمة من أجل توظيف أدوات القوة الوطنية بطريقة منظمة ومتكاملة، لتحقيق أهداف معينة في مسرح العمليات وأهداف وطنية و/ أو متعددة الجنسيات».

يمكن فهم الاستراتيجية بطريقة أفضل على أنها «**فن**» و«**علم**» تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمَدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى أو الظروف والمستجدات. وتسعى الاستراتيجية، وهو ما يسعى إليه هذا الدليل، إلى إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف، والطرائق، والموارد، لزيادة احتمالية نجاح السياسة، والنتائج الإيجابية التي تنجم عن ذلك النجاح. فهي عملية تسعى إلى تطبيق درجة عالية من العقلانية والاتساق لمواجهة ظروف قد تحدث وقد لا تحدث. وعلى رغم تعقيدات هذه المهمة، فإن الاستراتيجية تحققها من خلال عرض مبرراتها ومنطقها في مصطلحات عقلانية ومتسقة، يمكن وصفها ببساطة بأنها غايات وطرائق ووسائل. وأفضل طريقة لفهم الاستراتيجية هي وصفها بأنها دليل سياسي لبلوغ الوضع المنشود. ولكن مثل هذا الدليل يمكن أن ينطبق على الغايات المحددة، والطرائق، والوسائل المستخدمة في الاستراتيجية.

إن صياغة الاستراتيجية تجمع بين الفن والعلم. ومن زاوية كونها فنا، يمكن تفسير صياغة الاستراتيجية على أنها ساحة للعبقريات النادرة، حيث يتواصل القادة الموهوبون بفعل حدسهم إلى حلول عظيمة لقضايا معقدة بشأن السياسة والدبلوماسية والاقتصاد وهلم جرا. ولا يمكن إنكار دور العبقري الحقيقي، ولكن ليس هناك سوى دول قليلة في البيئة الدولية الحالية التي تتسم بالدينامية تستطيع تحمل عواقب الانتظار إلى حين وصول عبقري يعول عليه. ويمكن أن يطمئن العدد الأكبر من محترفي الأمن القومي لحقيقة كون الاستراتيجية علما أيضا. وهذه الحقيقة توحي بأن صياغة الاسترتيجية يمكن أن تراقب، وتكتب عنها النظريات، ويمكن أن يتم تحسين مستوى تطبيقها من خلال الدراسة والخبرة. وبالفعل هناك مؤلفون بارزون ومشاهير كثر مثل صن تزو، وكارل فون كلاوزفيتر، وكولن جراي، اعترفوا بأهمية الفن والعبقرية في صياغة الاستراتيجية، وقدموا الهيكل النظري والملاحظات التي تساعد على فهم أفضل لممارسة صياغة الاستراتيجية.

ولهذا نجد في هذا الدليل مرونة علمية في المنهجية الأكاديمية التي يتبعها الجامعيون المختصون؛ فعالم العلوم السياسية مثلا لا يمكن تصوره في معزل عن علوم العلاقات الدولية والعكس صحيح؛ فهما مجالان مترابطان أيما ترابط؛ وأنا أتفق كامل الاتفاق مع المختصة جوزيفا لاروش[ii] عندما تكتب أنه يخطئ الباحث عندما يظن أن العلاقات الدولية يمكنها أن تدرس ويكتب عنها بصفة منفردة: فأي تصور دولي هو جزء من العلوم الإنسانية والسياسية؛ وأي جهل لهذا المنطق قد يؤدي بالبحث إلى جعله مبتورا يفتقد إلى كل معاني المصداقية ويقوم بتفقيره ويجعله عبارة عن دراسات عامة ووصفية إن لم نقل صحفية؛ فصعود فاعلين جدد في الجبال الشامخة للدبلوماسية والسياسات الخارجية تفرض علينا ليس فقط الاتكاء على ضرورة تداخل عمل المختص في التاريخ، والعلوم السياسية أو العلاقات الدولية أو العلوم الانسانية وإنما تطبيق جذري للسوسيولوجيا الويبيرية على ما هو عالمي[iii].

المهم أن من بين أهداف هذا الدليل هو التنظير الذي يمكن أن يساعدنا بها على توسيع وتنظيم تفكيرنا؛ وأستحضر هنا كلمات كلوزفير عندما يكتب عن النظرية من حيث إنها يجب أن تكون مخصصة للدراسة وليس لتبنيها من حيث هي عقيدة؛ آنذك تصبح النظرية دليلا لكل شخص يريد أن يتعلم (.....) من خلال الكتب؛ فهي تنير طريقه، وتسهل تقدمه، وتدربه على الحكم السليم؛ وتساعده على تجنب المأزق..... تكون النظرية بحيث لا يحتاج المرء إلى البدء

من جديد كل مرة للتعرف على المسألة وتحليل تفاصيلها، بل يجدها جاهزة بين يديه، ووفق ترتيب جديد. والغاية منها تدريب عقل المرشح ليكون قائدا في المستقبل...

وهذا من بين مقاصد الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية؛ إذ يسعى إلى تغذية عقول الاستراتجيين الدبلوماسيين والسياسيين والاقتصاديين والباحثين والطلبة والاكاديميين وصانعي السياسة الوطنية والدولية وتساعدهم على بناء وعي فكري جديد بمجال تخصصهم، تفتح أذهانهم على كل الاحتمالات، وتحضهم على التفكير في التكاليف والمخاطر المترتبة على القرارات، وتزن النتائج والعواقب وتسمح لهم التواصل بذكاء مع المشتغلين في الحقول الأخرى؛ فهذا الدليل يلعب دور الاطار المرجعي المشترك لتوثيق وتحليل وصناعة وتقويم السياسات والاستراتيجيات المناسبة، وإيصالها إلى أولئك الذين حملهم القدر على تنفيذها.

كما أن هذا الدليل سيشكل عنصرا مساعدا ومهما لتثقيف العقول بعيدا عن البساطة. والتفكير الاستراتيجي والتنظيري النظري عمل صعب وإلا لماذا تخفق الاستراتيجيات الحكومية العديدة في اجتياز اختبار الواقعية وتحقيق النتائج الملموسة عند تنفيذها؟ وإلا لماذا مثلا تنجح الاستراتيجية الاقتصادية في الصين وكوريا الجنوبية وتخفق تلك التي تطبق في اليونان وإسبانيا وإيطاليا مثلا؟

فالاستراتيجية علم وفن تستلزم من صاحبها الإلمام بكل التفاصيل الموجودة فوق الحشائش وتحت الحشائش، وتفاصيل العالم الحديث واختلافاته خاصة إذا أخضعت المسألة إلى عملية مؤسساتية أو حوار فكري وطنني بل وعالمي وهي مسألة شديدة الأهمية اتبعناها في إطار إنجازنا لهذا الدليل.

وموضوعات هذا الدليل تقدم نفسها بنفسها، لكنني في هاته المقدمة أجد نفسي من المفيد أن أضع القارئ الكريم في صورة الخلفيات والموجهات الأساسية التي تحكم نظرتنا للأمور[iv]، كل ذلك سيساعده على فهم أدق لما تروم مواد هذا الدليل قوله وكتابه. ولعلي أختصرها في الموجهات الثلاث عشرة التالية:

1) **سنة 2011، اجتمعت فيها من الدروس والعبر ما لم تجتمع في السنوات التي سبقتها مجتمعة:** إذا جاز لنا الخروج بحكمة وموعظة من سنة 2011 فإنه يمكن تلخيصها في

الآية القرآنية الكريمة "قلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ الْغَيْبَ إلا الله" فالسنة التي ودعناها كانت مليئة بالمفاجآت والوقائع التي لم تخطر على بال أكثر الناس ذكاء، وأكبر المراكز البحثية في أميركا وأوروبا خبرة ومكانة، وأعظم المحللين والاستراتيجيين علماً ودراية، ما كان أحد يتكهن بأن نظام بن علي سيفنى بين عشية وضحاها، ولا تصور أحد أن أنظمة عربية عديدة ستتهاوى في رمشة عين، وما كان أحد يظن أن أنظمة ديمقراطية انتخبت بأذكى قواعد الشفافية ستزول بدورها كما في اليونان وإيطاليا وغيرها، إنها سنة تحملنا إلى مفهوم سياسي في أكبر معانيه، ألا وهو حمل العام والخاص على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، فلما كثرت المفاسد الناشئة عن بعض الأنظمة من القهر والظلم والتمتع باللذات وخيرات البلدان ولم يستطع المحكومون الحصول على رغيف الخبز الذي يسمن من جوع ثاروا على رؤسائهم حيث لم تنفعهم أرحامهم ولا أولادهم من شيء فخسف الله بهم وبدارهم الأرض، فـ"هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً"!

ويمكن تلخيص المصالح الدنيوية اليوم في إقامة العدل والعدالة وتحقيق التنمية: وهي مفاهيم لمعادلة توازنية مجتمعية واحدة، فتوطين العدل والعدالة يعني تحقيق الشرعية والمشروعية في النظام السياسي، ويعني ترسيخ مبادئ التعاقد والمواطنة وتأسيس حق عام هو الطريق الأنجع لرعاية الحقوق الفردية.

إن أنظمة تونس ومصر وليبيا مثلاً كانت بمثابة أجسام مغلقة على نفسها لا يدخلها الهواء النقي، وكانت منفتحة على قاعدة فئوية ضيقة تأخذ من ذلك الهواء الفاسد وتحاول أن تموه على الناس وتقول إنه هواء صالح للحياة، فافتقدت تلك الفئة إلى التمثيلية والشرعية القاعدية التي تصون السلطة بممارسة التفويض الشعبي وتسقيه كل يوم بمبدأ الثقة بين الحاكم والمحكوم الذي يحمي الغرس من الذبول والفناء.

تلك الأنظمة العربية لم تحقق لرعاياها الحضن الدافئ الذي يحميها من الأمراض والأعراض الضارة، ويوفر لها الأمن والطمأنينة والعيش الكريم ورغيف الخبز المقبول، ويتولى تحسيسها بأنها تنتمي إلى التاريخ، بدل القمع المادي والرمزي والاحتقان الاجتماعي والتسلط والانتهاب والحيف، فاقتدرت تلك الأنظمة على شعوبها لسنوات بل ولعقود ظانة أنها مسألة حتمية وقدرية، فرددت عليها التسلط والنهب والزحف لسهولتها عليهم إلى أن أصبح أهلها مغلبين لهم، ولكن لن

يخطر على بالهم أنهم سيتعاورونهم فيما بعد باختلاف الأيدي وانحراف السياسة، والله قادر على خلقه.

تلك الفئات السياسية العربية لم تعرف معنى الملك الحقيقي وهو جلب المصالح الدنيوية للعباد ودفع المضار انطلاقاً من مقتضى النظر العقلي، بل لم تفهم من الملك إلا أنه يكون بالتسلط والمغالبة والممانعة والنعرة والتذامر.

غير أن تلك الفئات السياسية المتسلطة تفاجأت سنة 2011 بقوة ردع المجتمع الرقمي وتكنولوجيا الاتصال، فمنذ سنوات عديدة لم يكن هناك شيء اسمه الفيسبوك ولا التويتر، كما أن استعمال الإنترنت كان محدوداً وعدد الهواتف قليلاً جدّاً، أما اليوم فقد تغير كل شيء حتى إن عدد الهواتف النقالة في بعض البلدان العربية يتعدى عدد ساكنته. وطبعاً لم تخرج الثورات العربية من مقرات النقابات والأحزاب أو الخلايا النائمة، وإنما انطلاقاً من العالم الرقمي وتكنولوجيا الاتصالات التي حررت المسكوت عنه وقلبت الأوراق وخلطت الأمور، ولم تحتج في بدايتها إلى مسدسات أو دبابات أو صواريخ. بل احتاجت إلى عامل واحد: هو من يجمع شتات الشعوب في ميدان التحرير وسرت ودرعا وسيدي بوزيد وشارع بورقيبة! كانت العقول تغلي فاشتعلت ناراً بدون بنزين... اشتعلت فقط انطلاقاً من كتابة كلمات في أجهزة "لاب توب" والحواسيب الشخصية والهواتف الذكية وإرسالها إلى من يهمه الأمر.

إن سنة 2011 ستذكرنا بتلك الفئات السياسية العريضة التي لم تكن تتصور يوماً من الأيام مثلاً أن إسلاميي حزب النهضة سيدخلون المجال السياسي والمجال العمومي في تونس، وسيشاركون في انتخابات نزيهة لا تطؤها أيدي وزارات الداخلية.

سنة 2011 ستذكرنا بتلك الفئات السياسية العريضة التي لم تكن لتتصور يوماً أن قائداً مثل معمر القذافي سيصبح أضحوكة شعبه وهو الذي ادعى شدة البأس وتعود الافتراس وأن لا غالب غيره فنقم أقرب الناس عليه وتخاذلوا عن نصرته وثار الناس الذين ظنهم بلداء ومتبلدين.

وأما مقتضى النظر العقلي في السياسة في سنة 2011 فيعني تحقيق النمو والتنمية وتحسين مستوى العيش وتجذير مبدأ الثقة بين متخذي القرار والناخبين، إذ لا تكفي الديمقراطية اليوم لوحدها لإسكات غضب الشارع إذا لم يجد الإنسان ما يلبي متطلبات عيشه الآمن،

فالديمقراطية لا تؤكل وإنما هي غاية أو وسيلة لتحقيق التنمية ورخاء الشعوب، وقائدو تلك الغاية أو الوسيلة هم النخبة المسيِّرة من ذوي الكفاءة والذكاء والتجربة الكافية التي تجعلهم يخططون وينفذون سياسات مصيرية لشعوبهم.

إن الحكومات العربية الجديدة أو التي لم يطمثها أي تغيير ينبغي أن تتعلم من تجارب اليونان وإيطاليا لسنة 2011 درساً جديداً في العلوم السياسية المقارنة وهو أنه على رغم تواجد حكومة ديمقراطية (حتى ولو كان عمر تلك الديمقراطية يتعدى القرن)، وإذا لم تحقق التنمية والرخاء لشعبها، فقد يخرج هذا الأخير إلى الشارع للمطالبة بالعدل والعدالة الاجتماعية واستبدال الحكومة المعينة ديمقراطيّاً بحكومة أخرى.

2) **ثورة الملك والشعب في المغرب:** قرأ عديدون منا كتاب "ذاكرة ملك" للمرحوم الحسن الثاني الذي صدر سنة 1993، وقد نسج فيه الأفق العربي والمغربي بامتداداته وتشعباته، وجال في سماء العالم بمداده الواسع، وجمع فيه تحليل المُنظِّر، وحصافة المُجرِّب، وإدراك رجل الأقدار... وقد خصّص في هذا الكتاب فصلًا عن المسيرة الخضراء السلمية التي استرجع من خلالها المغرب أقاليمه الجنوبية سنة 1975.

في 20 أغسطس من تلك السنة، وفي إطار إعداده السري لهذه المسيرة، استدعى العاهل الراحل وزير التجارة ووزير المالية وقال لهما: "إن شهر رمضان قد يكون قاسيّاً، إذ المحاصيل الزراعية كانت متوسطة، فهل يمكنكما من باب الاحتياط تخزين كمية من المواد الغذائية؟ حتى إذا وجدنا أنفسنا في حاجة إلى عرضها في السوق أمكننا المحافظة على سعر ثابت لها" فأجابا: "بكل تأكيد، وما هي الكمية التي يتعين تخزينها؟ " فقال لهما "تموين يكفي لشهر أو شهرين" ولم يفطنا لشيء؛ واستدعى بعد ذلك ثلاثة جنرالات أدوا اليمين بعدم إفشاء السر، وشرح لهم الملك أن عدد المشاركين في المسيرة الخضراء سيصل إلى ثلاثمائة وخمسين ألف نسمة، فقالوا مستفسرين: "لماذا كل هذا العدد؟" فأجابهم: "إن المسألة في غاية البساطة، فهناك ثلاثمائة وخمسون ألف مغربي ومغربية يولدون كل سنة، وبالتالي فإن هذا العدد ليس بالأهمية التي قد تؤثر على عدد السكان"، وألهبت الفكرة حماس الجنرالات الثلاثة وشرعوا في العمل دون كاتبات أو أجهزة حاسوب، وكانوا يحررون كل شيء بأيديهم، حيث كان يتعين إحصاء كمية الخبز اللازمة لإطعام ثلاثمائة وخمسين ألف شخص، وعدد الشموع الضرورية لإنارة الخيام؛ وبحلول

16 أكتوبر أصدرت محكمة العدل بلاهاي رأيها الاستشاري واعترفت فيه بأن روابط البيعة كانت قائمة على مر العصور بين المغرب والصحراء؛ آنذاك وجه الملك الراحل خطاباً تاريخيّاً إلى شعبه أعلن فيه عن تنظيم المسيرة الخضراء، ولبى المغاربة النداء وكان المشاركون يحملون أعلاماً وطنية ومصاحف؛ وبعد أسبوع على انطلاق المسيرة الخضراء، اتفق المسؤولون الإسبان والمغاربة والموريتانيون على عقد سلسلة اجتماعات أفضت إلى اتفاقية مدريد (14 نوفمبر 1975) التي بمقتضاها عملت إسبانيا على وضع الأقاليم الجنوبية تحت سيادة المغرب وموريتانيا.

وخلال الشهرين اللذين كان يهيئ الحسن الثاني فيهما للمسيرة الخضراء، كان هاجس واحد هو شغله الشاغل: "هل سيشبه الشباب المغربي المدلل الآن بمظاهر التقدم آباءهم؟" وكان كل من يطرح عليه السؤال يرد قائلًا: "إن الشباب المغربي لم يتغير، إنه من طينة نفس الشعب ."

إن هذا التجاوب بين الملك والشباب هو الذي جعل الحسن الثاني يلقي خطابه الشهير وجعل المسيرة الخضراء تؤتي أكلها حتى استرجع المغاربة مناطقهم المحتلة.

وأظن أن كل متتبع حصيف للشأن المغربي سيوافقني الرأي إذا قلت له إن خطاب الملك محمد السادس يوم 9 مارس 2011 يعد بعد خطاب المسيرة الخضراء، الخطاب التاريخي الثاني في تاريخ المملكة، إذ سبر الخطابان أغوار حركية التاريخ المديدة، الفاعلة في العمق، وتجاوزا القشرة السطحية لمجرى الأحداث بإيجاد الأسباب والعلل والقواعد البنيوية الثابتة الناظمة للأمور المتغيرة.

لقد كان كل المغاربة داخل الوطن وخارجه يوم 9 مارس الجاري قابعين في منازلهم أمام شاشات التلفزة ينتظرون خطاب الملك بعد حركة "20 فبراير" التي حركت المياه الراكدة، وكشفت عن حرية التعبير والتفكير المدهشة من شباب المغرب.

ثم جاء خطاب الملك ليفاجئ حتى أقرب مستشاريه، لأنه خطاب ثوري تجاوز سقف مطالب حركة "20 فبراير"، وأعطى للشعب حق اختيار الملكية التي يريدها عبر استفتاء شعبي، بعد تقديم اللجنة الخاصة بمراجعة الدستور تقريرها في يونيو المقبل.

وحدد العاهل المغربي مرتكزات المرحلة الدستورية المرتقبة في محاور سبعة مع ترك الباب مفتوحاً لمحاور أخرى: 1) التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية وفي صلبها الأمازيغية. 2) ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية. 3) الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري. 4) توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها من خلال تقوية مكانة الوزير الأول وتعيينه من الحزب السياسي الذي تصدَّر انتخابات مجلس النواب؛ وبرلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة مع توسيع مجال القانون. 5) تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب وتكريس مكانة المعارضة والمجتمع المدني. 6) تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة. 7) دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

إن المغرب ليس تونس أو مصر، فالمعارضة الاشتراكية وصلت إلى الوزارة الأولى في مارس 1998، وشكلت لحظة نوعية في خلق ميثاق سياسي بين الملكية والمعارضة السياسية، واستبدل منذ ذلك الوقت منطق المواجهة ببناء الثقة كدليل على نضج الفاعلين السياسيين. ولكن على رغم هذه الشحنة الكبيرة التي تأسس عليها الميثاق لم يمكِّن ذلك الفاعلين من توسيع أفقه إلى حد الانتقال "انتقالًا ميثاقيّاً" على شاكلة دول أوروبا المتوسطية، بين النخبة السياسية في الحكم والنخبة السياسية في المعارضة، ليوقع الطرفان بذلك على اتفاق نهائي حول قواعد اللعبة الديمقراطية؛ بل بقي "انتقالاً ممدداً" على شاكلة التجربة المكسيكية؛ وهذا المسلسل يمكن أن يدوم لسنوات تتخلله اتفاقيات أخرى وتنازلات جزئية.

ويقيني أن المغرب سيدخل في المرحلة المقبلة إلى مدرسة الدول الديمقراطية المعروفة بـ"الانتقال الميثاقي" انطلاقاً من تجاوب الملكية مع انتظارات الشباب ورهاناتهم على توجهات الحقبة الجديدة وليس مع الأحزاب التي وجدت نفسها تركب بغتة قطار التحول دون أن تتصور ولو للحظة ذلك، ولقد آن الأوان لتزيل عنها غبار القيادات التي شاخت والعاجزة عن مواكبة ثورة الشعب والملك.

3) المغرب: مبلاد الملكية الثانية : أصبحت اللحظة الديمقراطية بالمغرب جاهزة ليدخل البلد عهد ملكية ثانية دون إراقة أي قطرة دم، ودون "زنكة.. زنكة" ودون أن يهرم أو يهِن العظم

منا، ليتأكد للجميع هذا الاستثناء المغربي (خلافاً لبعض القنوات العربية التي تبحث تحت الحشائش لعلها تجد من شواذ القوم من يقول لها عكس ذلك)، في عالم عربي بعض أقطاره تعج بالفوضى والفتنة التي ليس لها من دون الله كاشفة؛ هي ثورة ناعمة استنارت بحاسة العقل والإعقال والنقد عن طريق ميثاق تعاقدي جمع الملكية مع مكونات الشعب من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، وفق خريطة الطريق الذي رسمه خطاب العاهل المغربي في 9 مارس من هذه السنة، قبل أن تعطي اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور كلمتها وتقدم المشروع إلى الملك الذي أعلن في خطابه يوم 17 يونيو عن طرحه للاستفتاء الشعبي يوم 1 يوليوز من سنة 2011.

وكانت اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور قد ضمت مفكرين ودستوريين أجلاء، كما جمعت أطرافاً معروفة في دفاعها التاريخي عن حقوق الإنسان والحريات العامة وتجندها للدفاع عن الديمقراطية والمواطنة الحقة، واستشارت اللجنة كل الأحزاب السياسية المغربية دون استثناء وكل ممثلي المجتمع المدني وكل النقابات. ولأول مرة في تاريخ المغرب، جاء الدستور من صنع المغاربة ولم يستعن بالقانونيين الفرنسيين والأجانب، كما أن الدستور الجديد قائم على هندسة جديدة في كل أبوابه وفصوله التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلاً.

وحسب خطاب العاهل المغربي فإن المشروع الرسمي للدستور يعد تعاقداً تاريخيّاً جديداً بين العرش والشعب، يتجلى ذلك في المحاور العشرة الأساسية:

(1التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن، وتم إدخال كلمة "برلمانية" في الفقرة الخاصة بنظام الحكم، إذ ينص الفصل الأول على أن "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية"، كما يشير هذا الفصل بالحرف إلى أن النظام الدستوري بالمملكة يقوم على "أساس الفصل المرن للسلطات مع توازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجيدة "ويربط صراحة لأول مرة "المسؤولية بالمحاسبة"، وينص كذلك على الثوابت الجامعة للأمة المغربية والتي حددها في أربعة، وهي: "الدين الإسلامي، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي"، وكانت الدساتير السالفة لا تدخل الاختيار الديمقراطي ضمن ثوابت المغرب، وكان يكتفى بالدين الإسلامي والوحدة الوطنية والملكية.

(2دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة إلى جانب اللغة العربية على أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة الغنية بتعدد روافدها، العربية –الإسلامية، والصحراوية والإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

(3دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميّاً بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها، وفي هذا الصدد تمت دسترة سمو المواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية ومساواة الرجل بالمرأة في الحقوق المدنية، وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور وقوانين المملكة المستمدة من الدين الإسلامي.

(4حكم الشعب بالشعب انطلاقاً من الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الحكومة؛ وهكذا تم الارتقاء بالمكانة الدستورية للوزير الأول إلى "رئيس للحكومة" وللجهاز التنفيذي الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدَّر انتخابات مجلس النواب، تجسيداً لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر. وتكريساً للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخوله صلاحية اقتراحهم، وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين، بمرسوم، في المناصب المدنية، وفقاً لقانون تنظيمي، يحدد مبادئ وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة المغاربة في ولوج الوظائف العمومية، على أساس الاستحقاق والشفافية، وضوابط دقيقة.

(5حكم الشعب بالشعب انطلاقاً من سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة، إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتخويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولاسيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه. كما تم اقتصار سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالًا حاليّاً، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

(6تخويل المعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقاً، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

(7ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية.

(8دسترة بعض المؤسسات الأساسية كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتوسيع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتشمل القضايا البيئية.

(9تعزيز آليات الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد.

(10التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات، مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي في خدمة التنمية المندمجة، البشرية والمستدامة.

فالمغرب اختار أسلوب الميثاق التعاقدي بديلًا عن جحيم الثورات والتدخلات الأجنبية؛ فلننظر إلى سوريا مثلًا لنفهم أن أجهزة القمع المادي وحدها لا تسعف النظام، ولا تمكن من إدارة السيطرة السياسية كما علمنا مفهوم "الهيمنة" عند أنطونيو غرامشي، بل لابد لمؤسسات الشعب الإيديولوجية أن تقوم بدور الهيمنة بدلاً من أجهزة القمع التي يكلف استعمالها كثيراً. ومؤسسات الشعب الأيديولوجية هنا هي الأحزاب السياسية المؤهلة قانونيّاً لتمثيل الشعب وأخذ القرارات باسمه، لتكون قادرة على خلق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة وصناعة وعي مجتمعي متصالح مع قيم الديمقراطية انطلاقاً من القاعدة إلى القمة، والكرة اليوم في مرماها.

4) **تجسيد الملكية الثانية في المغرب:** عين العاهل المغربي محمد السادس السيد عبدالإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيساً للحكومة الثلاثين في تاريخ المغرب ما بعد الاستقلال.

وقد شكلت انتخابات 25 نوفمبر حدثاً تاريخيّاً بكل المقاييس المتداولة في سوسيولوجيا العلوم السياسية المقارنة، فهي أول انتخابات تشريعية تجري في المغرب في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، وهي أول انتخابات تجري دون أن تتعرض للتجريح أو التشكيك منذ الاستقلال، وحظيت بمباركة وتزكية كل الأطياف الحزبية والمراقبين الدوليين والسياسيين والحقوقيين والإعلاميين، بمعنى أن النزاهة الانتخابية كانت القاعدة السامية في برمجة وتسيير وإعلان نتائج الانتخابات، وهذه حسنة تحسب لوزارة الداخلية المغربية التي أجادت مسايرة الوضع الجديد وأشركت كل المجتمع السياسي في مشاريع القوانين التي نظمت الانتخابات بعد

المصادقة على الدستور الجديد ونجحت في التوفيق بين كل المطالب الحزبية المتعارضة بما فيها العتبة واللوائح إلى غير ذلك، وبقيت في موقف المحايد عند إجراء الانتخابات، وهذا أعظم درس يمكن أن نستقيه من التجربة المغربية إذ إنه عند تجذير وتحكيم آليات وأدوات الديمقراطية بإمكان الوزارات والقطاعات الوصية أن توصل البلاد والعباد إلى بر الأمان إذا التزمت بالمسؤولية والمواطنة ونكران الذات والنظر بعين ثاقبة وبعيدة، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي بإمكانها زرع الثقة في الأفراد والمؤسسات، وزرع الثقة شرط من شروط تقوية القشرة الحامية للدولة، وإذا وقع فيها شرخ بسيط فمن الصعب جبره وبالإمكان حدوث زلزال لا يعلم عواقبه إلا الله، وهذا ما يدخل في النتائج غير المحسوبة في السياسات الارتجالية لبعض الوزارات الوصية في الدولة، أي أن الخيط الذهبي قد يتبخر ويفلت من يدها "وتروح البلد في شربة ميه" لأن هذا لعب بالزيت والنار في حمام فرن مشتعل.

حصل حزب العدالة والتنمية على 107 مقاعد من أصل 395 مقعداً في مجلس النواب، في حين أن 13 حزباً لم تحصل على أي مقعد في الانتخابات، وثمانية أحزاب حصدت أكثر من 80 في المئة من الأصوات، وأكثر من عشرة أحزاب حصلت على ما يمكن نعته بالشتات من مقعد إلى مقعدين، بمعنى أن الخريطة الحزبية المغربية بدأت تتحسن وتتحدد معالمها. أما حزب الاستقلال التاريخي الذي كان في الحكومة منذ سنة 2007 فقد حصل على المرتبة الثانية ولكن بالمحافظة على عدد الأصوات التي حصل عليها سنة 2007، وهو مع الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية يشكل منذ سنوات ما يسمى بالكتلة الديمقراطية، وشاركت الأحزاب الثلاثة مجتمعة في الحكومات السالفة.

ما معنى كل هذا الكلام وما المطلوب من الفترة المقبلة؟

بالرجوع إلى مرجعية حزب الاستقلال يمكن التأكيد أن مرجعيته محافظة، وبناة الحزب علماء وطنيون مقتدرون كالمرحوم علال الفاسي وهو خريج القرويين وصاحب قلم ولسِان في الفقهيات وعلوم الدين ومتفتح على علوم العصر، وهذا يعني أن بين مرجعية العدالة والتنمية ومرجعية الاستقلال أموراً محكمات تخولهما قيادة حكومة تترأسهما بالاستناد إلى العناصر المحددة لنشأتيهما وهو ما نسميه في العلوم السياسية بمنطق البرنامج الوجودي للحزب، قد يقول قائل إنه إذا دخل حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية إلى هذا التحالف الحكومي

فسيصبح التحالف تحالفاً هجيناً، أقول: إن تواجد حزب الاستقلال مع الحزبين مشكلًا معهما ما يسمى بالكتلة الديمقراطية منذ سنوات يسمح انطلاقاً من الممارسة السياسية المغربية بخلق كتلة حزبية قادرة على توجيه حكومة تبرز فيها معالم اللحمة السياسية وأدبيات السياسات القطاعية وبرامج التطور الاقتصادي والاجتماعيّ، ثم إن الأحزاب الأخرى كمجموعة الثمانية التي أنشأت تحالفها قبيل الانتخابات ستقبع في غرفة المعارضة إلى حين، وستؤدي هذه المعارضة لأول مرة دورها في الرقابة والنقد البناء.

أنا على يقين أن البلقنة الحزبية ستفنى وأن المجال السياسي العام سيبرأ من فيروسات الشبهات التي ارتبطت بالبلقنة والالتباس الجماعي، فليس معنى وجود عشرين أو ثلاثين أو أربعين حزباً في مجتمع من المجتمعات دليلاً على الانفتاح السياسي والديمقراطي لبلد من البلدان، السيولة الحزبية قد تكون أذى مسيطراً على الحياة السياسية العامة، لأن البلقنة دليل على تبعثر البرامج والأوراق والتحالفات الشيطانية والآنية وفي كثير من الأحيان يؤدي ثمنها الفرد داخل المجتمع الذي يُطعم بشوك سياسية تجعله مع مرور الوقت يبتعد عن المجال السياسي ويمتنع عن أداء واجبه الانتخابي ويرفض الذهاب إلى التصويت أيام الاقتراع جملة وتفصيلًا.

إن البلقنة الحزبية قد تتحول إلى معطى بنيوي يخنق المجال السياسي والمجال العمومي على السواء، ومستقبل أوطاننا العربية اليوم مبني على قوة الأحزاب السياسية ونخبها التي تتقلد مناصب التسيير ولا ينبغي ترك أي حزب خارج مربع المجال السياسي، فالجميع يجب أن يهب للتربع داخله والمنافسة المحمودة وخلق تحالفات بناء على المرجعيات الحزبية والبرامج الانتخابية، وأخرى في المعارضة تؤدي دورها الديمقراطي والسياسي في أجمل تجلياتها.

سئلنا مراراً عن أوجه التشابه بين حزب العدالة والتنمية المغربي ونظيره التركي فقلنا إن حزب العدالة والتنمية في المغرب لن يعمل في بحر سياسي لائكي ولن يعاني من تدخل الجيش كما عهده المجال السياسي التركي بمعنى أنه سيعيش داخل مجال سياسي مفتوح ومسالم، وسئلت عن تخوف الأوساط الغربية على حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب، فقلت إن الذي ينظم ذلك هو القانون الأسمى للمغرب أي الدستور ولا أحد في المغرب يستطيع أن يخرج على ذلك، بمعنى أن المجال العام المغربي محمي من ويلات الانحراف الحزبي أو الحكومي

وآن الأوان لتجسيد شعارات حزب العدالة والتنمية على أرض الواقع، وأعظم رهان هو المجال الاقتصادي والاجتماعي.

5) **عن أسباب الاحتجاجات العربية:** أسيل كثير من الحبر لفهم أسباب قيام الاحتجاجات والثورات في العالم العربي؛ وهي تعليلات متعددة ومختلفة نستخلص منها ما يزيد من تبصرنا وما يحدد لبعض الدول بعضاً من معالم سبيلها؛ ولكن يبقى جانب لا يتطرق إليه إلا نادراً، وهو في نظرنا جوهر تلك الاحتجاجات وكنه آليات الانتقال الديمقراطي منذ زمن بعيد، وهو أن الشعوب فهمت أن السلطة لا يمكن أن تكون إلا ملكية عمومية ومجالاً للمشاركة وأن السياسة هي تدبير للشأن العام يختص به المواطنون والمواطنات على السواء.

غابت الديمقراطية عن المشهد السياسي العربي لعقود، وكان بإمكانها أن تزرع بذورها منذ مدة لو أضحى المجال السياسي العربي حقاً عامّاً ومفتوحاً بالشكل الذي يجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين خضوعاً ديمقراطيّاً؛ إلا أن الأنظمة السياسية العربية رتلت بصوت مدو أن التعددية السياسية خطر على الوحدة الوطنية؛ وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي التي لها الأولوية، ولكنها فشلت بعد عقود في تحقيق أدنى مستلزمات العيش لأفرادها؛ ومن تلك الدول من استحضرت في خطاباتها الرنانة الصراع العربي الإسرائيلي كذريعة لاستبعاد الحريات وانتهاك حقوق الإنسان. وأنا على يقين أن الاستحكام والاستبداد والسلطوية في عالمنا العربي هي التي عثرت إنشاء الدولة الفلسطينية ورد الحقوق إلى أهلها؛ فقد حذر مؤخراً إيهود باراك من أن الفلسطينيين يركبون "تسونامي دبلوماسي" أطلقه الربيع العربي، سيؤدي لا محالة إلى اعتراف دولي متزايد بالدولة الفلسطينية وهو ما جعل بيريز يقول أيضاً "إن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية في خطر وشيك ما لم يكن هناك اتفاق سلام مع الفلسطينيين"؛ بمعنى أن الربيع العربي منذر بخراب المعادلات الإسرائيلية...

ثم إن أنظمة تلك الدول برعت في تأصيل مقولة "عدم النضج" لشعوبها، بمعنى أن فقدان النضج السياسي للشعوب يتطلب تأجيل المشروع الديمقراطي إلى حين، لحماية المجال السياسي والشأن العام من عبث المفسدين وكيد الكائدين!

لقد بقي المجال السياسي مغلقاً بثبات داخل برج مشيد تسهر عليه أجهزة القمع لا يدخل إليه إلا من يحسن الركوب بجوار القواعد الدقيقة المسيرة للنظام، وتكرار الأخبار المتداولة من طرف

النظام بأعيانها، واتباعاً لمن عني من المتقدمين بشأنها، ويغفلون أمر الأجيال الناشئة في محيطها بما أعوز عليهم من ترجمانها، فاستعجمت صحفهم عن بيانها، وعاشوا مع أهل النظام في سنوات من الوهم والجهل.

في الدول الديمقراطية يكون مصدر السلطة هو الشعب، والقانون نابعاً من إرادة الشعب، والسيادة ملكاً له؛ بمعنى أن كل فرد من أفراد الوطن يعي منذ نعومة أظافره أنه جزء من تلك السيادة ولا يمكن أن ينازعه فيها أحد، ومن ثم فإن السيادة هي الإرادة العامة المعبر عنها بواسطة الأغلبية التي هي مصدر القوانين. والمواطن الأميركي والأوروبي يعي أنه متساوٍ مع الآخرين وأن السيادة ملك للجميع وبأن شيراك وبيل كلينتون يمكن أن يحاكما كما يحاكم المدرس والفلاح الفرنسي والأميركي، وهذا هو معنى أن السياسة شأن عام والسلطة ملكية جماعية.

لعقود ظل المواطن العربي العادي لا يحس أنه يملك جزءاً من هذه السيادة التي يزاولها من خلال ممثليه الذين يصوت عليهم في الانتخابات المحلية والوطنية، بمعنى أن الدولة ليست لها سيادة –حسب مفهوم جون بودان (1530–1596) للكلمة؛ وأن الانتخابات والدساتير والتمثيليات النيابية يكون لها أداء صوري وتؤدي مجتمعة إلى خصخصة الدولة لصالح فئة بشرية تبقى متربعة على هرم الدولة وتستفيد من موقعها.

بقي المواطن العربي غير مكترث بهذه الوضعية، أو اضطرته أحوال السياسة في بلاده إلى عدم التعرض لمفهوم السيادة ولا الوقوف عند غاياتها؛ فبقي لسنوات يتطلع بعد إلى افتقاد أحوال مبادئ الدول ومراتبها مفتشاً عن أسباب دمقرطتها أو استبدادها؛ ولم يفهم أن القوى والموارد التي تتوفر عليها الدولة مصدرها الجماعة سواء تعلق الأمر بالفائض الناجم عن العمل أو الموارد الأولية التي أنعم الله بها على الدولة. وبمعنى آخر، لو أن الشعب برمته فهم أن السلطة هي ملك جماعي عمومي، لانكسرت سورة ملك المستبدين منذ زمان بعيد، ولكان طور الظفر بالبغية وغلبة المدافع والممانع والاستبداد على القوم والانفراد دونهم بتسيير الشأن العام وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة، قصيراً جدّاً، ولحصل في الدولة الهرم واستولى عليها المرض المزمن، ولا يكون لها معه برء إلى أن تنقرض. ويكفي التذكير في هذا المقام أن نسبة الفساد والارتشاء لم تصل إلى حد اللامعقول في أوطاننا العربية إلا لأن الإدراك لماهية الصبغة العمومية للدولة يبقى ضعيفاً.

إن غياب مفهوم المِلكية الجماعية للسلطة جعل بعض المسؤولين يظنون أنهم في منأى عن المساءلة والمحاسبة وأنهم هم والدولة سيان؛ ومن هنا مثلًا بعض المفاهيم كثنائية الحزب–الدولة في تونس بن علي وسوريا الأسد ومصر مبارك؛ وهذا يحيلنا إلى مقولة ماكيافيلي "هناك مرتبتان للقوة: قوة تتغذى من ضعف الشعب وأخرى تتغذى من قوته".... ولكن سرعان ما انقلب المواطن التونسي والمصري المحجور عليه المغلب لشأنه على الزعيم الذي ظنه بليداً متبلداً وجاهلًا فخرج من ربقة الحِجر والاستبداد، بعد أن اقتنع أنه لا بديل عن مفهوم السياسة كشأن عام ومفهوم السلطة كمِلكية جماعية، وأن قوة الدولة والسلطة يجب أن تتغذى من قوة الشعب وهي الديمقراطية، فأرجع الملك إلى نصابه وثار على أيدي المتغلبين عليه.

6) عن النظام العربي المقبل: يعيش النظام العربي أصعب أيامه اليوم وأعقدها لأن البيت العربي في طور التغيير ولا يمكن لأحد أن يتكهن بالمرحلة المقبلة، فأي نظام إقليمي أو عالمي يبقى رهيناً بالآليات السياسية المتحكمة في كل قطر من أقطاره، ونوعية النظام السياسي المحدد لسياسته الخارجية، فالاتحاد الأوروبي ما عرف توسعة نطاقه الجغرافي وإحكام آليات اشتغاله إلا لأن دوله مجتمعة ارتوت من ماء الديمقراطية ومن بينها دول أوروبا الشرقية التي عاشت لعقود تحت المظلة السوفييتية، وما إن وقع الطلاق البائن بينها وبين موسكو حتى تغيرت سياستها الخارجية وأصبحت أكثر واقعية ومجاراة لقواعد التكتلات الإقليمية والجهوية التي بدونها لا يمكن تصور وحدة إقليمية أو جهوية أو تصور قواعد اقتصادية وحدوية أو لبنات لتعاون تنموي بشري دائم.

إن التجربة الأوروبية أعظم تجربة يمكن أن نستحضرها في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا العربي، لأنها تحيلنا على تجربة طويلة في الزمن ولكن لها من السمات ما يجعلها تشبه بعضاً من محددات النظام العربي الذي هو اليوم في إطار التكوين أو لنقل النشأة الجديدة، ولا يسمح المقام هنا بسرد تاريخي لتكون الوحدة الأوروبية، ولكن فقط يمكن أن نشير إلى أن انضمام دول أوروبا الشرقية إلى دول أوروبا التقليدية ما كان ممكناً إلا لأن الآليات السياسية في تلك الدول تغيرت وأصبحت أكثر قابلية لتقبل قواعد الوحدة الإقليمية والخضوع لمبدأ ضرورة تجاوز الفكرة القطرية أو القومية إلى ما هو أعلى منها وأكثر ملاءمة لتطورات العالم المعاصر .

وهذا التجاوز يكون من الدولة الأمة إلى ما هو أعلى منها وأوسع وأعم، وهي الفكرة الوحدوية الإقليمية، ولا يتم ذلك إلا عندما تكون العوامل المسيرة لتلك الوحدة مطابقة للعوامل المسيرة لكل قطر من أقطارها، فلا يمكن تصور نجاح انضمام دول أوروبا الشرقية إلى أوروبا التقليدية لو لم يفتح المجال السياسي العام على المنافسة الحزبية، أو المجال العمومي على المنافسة الاقتصادية الليبرالية الحرة، وكذلك لولا ترسيخ مبادئ المحاسبة والمساءلة داخل الدولة، وإحكام عوامل الحكامة الجيدة ونظرة جديدة إلى التقسيم الترابي واللامركزية والجهوية الموسعة، وتستوقفني هنا القوة التعاونية بين الجهات الأوروبية المختلفة (أي بين جهات كل دولة والجهات في الدول الأخرى) فقد أنشئت وحدات صناعية عابرة للقارات وشركات يضرب لها ألف حساب كالإيرباص مثلاً وهي حصيلة تعاون عدة جهات أوروبية مجتمعة.

والعامل الأساسي الذي سهل الوحدة الأوروبية وخلق العملة النقدية الموحدة على رغم أزمتها الحالية (المهم أنها خلقت واستطاعت أن تجر دولًا جانبية إلى درب النمو والتطور) ومكن من سياسة خارجية وسياسة دفاعية موحدتين، هو تعميم الانفتاح السياسي والحكامة الجيدة في كل دولة من دولها، ثم هناك عوامل أخرى مكنت هذا الاتحاد من النشأة ثم التوسع وعلى رأسها رؤى نخبه الثاقبة التي تنظر نحو البعيد ولا تكتفي بالعناصر الآنية أو المحدودة.

ثم ألا يحق لنا أن نتوقف أمام قوة دور الثنائي الفرنسي– الألماني في عملية البناء والتوسع بعد أن عاش هذا الثنائي ويلات حروب ثلاث في سنوات 1870 و1914 و1939 حتى نتبين أن تجنب الرجوع إلى العداء لا يتم فقط بسبب الجوار الصالح وإنما بفعل الإرادة الحسنة المتجردة من الذات والبانية للمؤسسات والأفراد، وما زلت أتذكر وأنا طالب في الجامعات الفرنسية كيف أن برامج تعاونية على أعلى مستوى بين ألمانيا وفرنسا كانت تسمح بتبادل مستمر للطلبة في البلدين وفي جميع التخصصات وتفتح لهم دروساً خاصة في المواطنة الأوروبية على رغم أن بين اللغة الألمانية واللغة الفرنسية فرقاً كبيراً ولا يمكن للطالب الألماني أن يتفاهم مع نظيره الفرنسي إلا انطلاقاً من اللغة الإنجليزية أو بوجود مترجم، ونتذكر جميعاً أن الذي أنقذ الاقتصاد اليوناني من الانهيار هو تدخل قطبي الاتحاد ألمانيا وفرنسا.

إن المنطقة العربية تعاني اليوم من فراغ كبير للقوة، والعديد من دولها يعيش مخاضاً عسيراً وأخرى في حالة انعدام التوازن كالصومال التي تبقى دولة ضعيفة ويزداد اقتصادها وحالتها

الاجتماعية سوءاً يوماً بعد يوم، كما أن السودان انفصل جنوبه عن شماله وبدأ يعاني أزمة بنيوية منذرة بانشقاقات وتطاحنات جديدة، كما أن الحالة السياسية في العراق لم تتحسن كليّاً، والدول التي عرفت احتجاجات اجتماعية ما زالت آلياتها السياسية في طور النشأة وتعاني من قوات معاكسة أو نيات إما مبيتة أو خاطئة، واليمن ما زال يبحث عن حل لأزمته الداخلية المستعصية على الحل، وسوريا في مأزق نظام حكم لا يؤمن إلا بالسياسة الأمنية على رغم تجارب بعض الدول العربية وصياح الناس المدوي في الداخل والخارج، وليبيا لم تعرف أية تجربة ديمقراطية سياسية لأن المجال السياسي كان غائباً وسيشهد عملية تحول صعبة.

إن النظام العربي محكوم في المدى القريب والمتوسط بأنواع البيوتات العربية الداخلية، ولكن هناك دولاً يمكنها أن تحمل لواء الوحدة والسير بها قدماً إلى التكامل الاندماجي والاقتصادي وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن وغيرها على شاكلة ما وقع في أوروبا بين فرنسا وألمانيا، وكل الدول الأخرى ستركب السفينة وتضع حزام الأمان رويداً رويداً بتأثير النظام العربي الجديد وقيادة الدول المحورية في هذا النظام، ولا غرو أن هذا العمل يتطلب رؤى نخب بصيرة في محيط لا يمكن أن يكون متجرداً من لاعبين آخرين، ومساحة إقليمية ودولية لا يمكن أن تكون خالية من حساد ومغرضين سيعملون على عرقلته، وفي بيئة لا يمكن أن تكون إلا صراعية وغير مستقرة.

المهم أن تكون رؤى تلك النخب حاضرة متبصرة وتنظر دائماً إلى الأمام.

7) **التنمية المستدامة، جوهر الديمقراطية:** يخطئ بعض المحللين عندما يظنون أن الديمقراطية تترسَّخ جذورها بمجرد حلول ربيع الانتخابات بصفة دورية ومستمرة؛ فالديمقراطية معادلة صعبة يدخل فيها السياسي والتنموي، إذ بدون تنمية اقتصادية وتنمية مستدامة تَعوَجُ أغصان شجرة الديمقراطية بل قد تذبل ويصيبها الأذى ويحكم عليها بالزوال إذا لم تعمم الحكمة بسرعة، وتروَ الجذور بماء التنمية البشرية المستدامة والحكامة الجيدة. وبالإمكان أن تنجح هذه العملية إذا كان هناك عقلاء مختصون يخططون وينفذون نمطاً للتنمية يمكن الإنسان بدلًا من تهميشه من توسيع فرصه وخياراته، ويقوم بالتركيز على دور البشر ككائنات فاعلة لا مستهدفة بتدخلات محدودة أو مقيدة في الزمان والمكان.

إن التنمية هي انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً، ويرى "شرام" و"ليرنر" أن التنمية ما هي إلا تغيير قوي وكبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها .وتكون بذلك التنمية وسيلة للتغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لها، ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية المثلى، بل وأيضاً زيادة قدرتها على التحكم والسيطرة على نمو المجتمع. فالتنمية عملية شمولية تتكامل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي بالتالي عملية مخططة ومحكمة تحدث تغييراً جذريّاً في بناء اقتصادي قوي؛ كما تكون السياسة التنموية تعبيراً عن آراء المواطنين واستجابة لحاجياتهم؛ وتنفذ تلك التنمية موازاة مع تشريعات ضامنة وجريئة وسلطة قضائية مستقلة عن الجهازين التنفيذي والتشريعي، ومؤسسات قوية، وتفعيل مبدأ المساءلة والشفافية المطلقة والتداول السلمي للسلطة من طرف أحزاب متشبعة هي نفسها بقواعد الديمقراطية وبمجتمع مدني نشيط.

آنذاك تكون الديمقراطيات الفقيرة معفية من ضريبة الدخول في عالم المجهول، وتتطور اقتصاداتها رويداً رويداً، وتتفوق مع مرور الوقت حتى على الحكومات السلطوية الغنية، لأن مؤسساتها بنت خريطة طريق تنموية صائبة تستثمر الطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع، وتتحسن البرامج الاقتصادية والتنموية، ما دامت العلاقة قائمة على المحاسبة والمساءلة وليس على التخطيط المحدود والمحسوبية الضيقة التي لا تترك أي حافز لذوي السلطة في التركيز على رفاهية المجتمع.

وتمتد السياسات التنموية إلى كل القضايا الإنسانية والبشرية، وقد أصبحت ترتكز على هدف التنمية الذي هو الإنسان، وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، خلافاً للفترات السابقة حيث كان التركيز منصبّاً على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة. وكما يلاحظ ذلك الأستاذ رشيد السعيد يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة الكلمة الإنجليزية Sunstainble التي تعني الديمومة والقابلية للاستمرار والتحمل؛ كما أن تقارير برامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير "التنمية المستدامة"، ويمكن أيضاً أن نستعمل في اللغة العربية كلمة "الدعم" تعبيراً عن معاني المفهوم.

فالتنمية المستدامة هي التي تحقق ذاتيّاً ما يدعم استمرارها فتبقى تنمية متداعمة؛ ولا يمكن الوصول إلى هذه الدرجة ما لم تكن مقبولة وتساندها فئة كبيرة من المجتمع؛ ولا مبالغة إذا قلنا إن مبدأ "الديمومة والاستمرارية" المعني في مفهوم التنمية، يوحي إلى الامتداد والصلة بين الأجيال، أي أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافيّاً من الموارد ونظاماً اقتصاديّاً وبيئيّاً محكماً ونمطاً تنمويّاً يمكن تلك الأجيال من الاستمرار في تلك التنمية. ونفس الشيء يقال عن الأحزاب السياسية عندما تصل إلى سدة الحكم، إذ يجب أن يكون تقديرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مبنيّاً على بعد النظر والديمومة والاستمرارية لا على حل للمشاكل الآنية بأعين عمي، لا تترك للأحزاب المقبلة التي تصل مكانها بعد انتخابات تطيح بها، سياسة تنموية واقتصادية يمكن جبرها والسير قدماً بسياسة أبقى وأنجع؛ فكم من الدول العربية فتحت باب القروض الدولية على مصراعيه ولم تستطع الحكومات المتتالية جبر الضرر ولا رد القروض إلى أهلها؛ وكم من حكومة بعد أن هبت رياح مظاهرة عوجاء قامت بتشغيل الآلاف من العاطلين عن العمل في المجال العمومي دون أن يكون ذلك مبرمجاً في قانون المالية السنوي، ونرى هذه الظاهرة بشكل جلي في بلداننا المغاربية بدون استثناء، ومهما بلغ ذكاء وزراء أي حكومة تقنوقراطية أو ذوي انتماءات حزبية إلا وقد تعجز حكومتهم عن تطبيق سياساتها التنموية التي أتت بها، لأن سالفاتها قوضت مبدأ الحكامة الجيدة، أي مارست السلطة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتنموية بصفة خاطئة وبتبعات مريرة.

إن إدارة شؤون الدولة عملية صعبة؛ وليست الانتخابات لوحدها هي العلاج؛ ويمكن أن نرى اليوم ما يقع في العراق لنفهم الموضوع جيداً؛ فالمؤسسات من أحزاب وإدارات ومجتمع مدني وغيرها يجب أن تتمتع بعدة خصائص: كالمشاركة والشفافية والمساواة وسيادة القانون، والاهتمام والإجماع، والمحاسبة والمساءلة، والمراجعة والموازنة، ثم أخيراً الرؤية الاستراتيجية والكفاءة والفاعلية؛ وهذه الخصائص الأخيرة هي لب الديمقراطية الحقيقية ونواة ممارسة السلطة، إذ لا تقتصر على الاهتمام بالآثار التنموية الحالية وإنما تشتمل على التنمية المستدامة طويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة في المستقبل، وتكون الأحزاب السياسية صاحبة المنافسة داخل هذا الطريق السيار، توقفها عملية الانتخابات كلما رأت منظمات المجتمع المدني والأفراد أنها تجاوزت السرعة المسموح بها أو تباطأت في السير لتفسح المجال لأحزاب أخرى بعد أن يكون الطريق كله معبداً.

8) **توزيع السلطة على الجميع، حاكماً ومحكوماً:** يخطئ البعض عندما يظن أن التحول الديمقراطي يصبح ممكناً بمجرد حلول انتخابات حرة وشفافة يصوت من خلالها الشعب على الدستور الجديد والحكام الجدد. إن استقرار قيم المحاسبة والمساءلة وترسخ مفاهيم الفردانية والمواطنة والتعددية وحقوق الإنسان والمساواة في سلوك الأفراد، يعد عاملاً محدداً لتطور بذرة الديمقراطية لأنها ستغرس في بيئة سليمة، وستسقى بماء التعقل، وستتغذى بمؤسسات شرعية ودستورية؛ وبعدم وجود استقرار تلك المفاهيم في ضمائر الناس وتصرفاتهم، سرعان ما يهن عظم الديمقراطية الوليدة وتقوى الصراعات ويكبر الشد والجذب بين فئات المجتمع الواحد بما قد يصل إلى حروب مسلحة داخلية، تأتي على الأخضر واليابس.

كنت دائما ضد نظرية لبست (Lipset) الذي أشار إلى وجود علاقة مباشرة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية؛ فحسب تعبيره كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم؛ وسهلت أسطورة "التنمية أولاً" من تثبيت ركائز السلطوية والاستبداد كما ساهمت لعقود عديدة في مساندة الغرب للحكومات الاستبدادية؛ والتاريخ يسجل لنا دولاً محدودة فقط استطاعت أن تتحقق فيها هذه النظرية كإسبانيا واليونان والبرتغال، لكن المتتبع الحصيف لسلم ترقي تلك الدول إلى مصاف الأمم الديمقراطية سيجد أن تحولها الديمقراطي يرجع إلى أسباب متعددة وأوسع من تأثير نخبتها الاقتصادية وبالأخص الطبقة الوسطى.

كما كنت دائماً ضد العلاقة بين القيم الثقافية وغياب الديمقراطية وبخاصة في عالمنا العربي؛ وكان هذا الاتجاه سائداً في العديد من الأدبيات الغربية والعربية على السواء وبخاصة الإنتربولوجية منها التي تركز على خصائص وصفات الشعوب التي فيها حسب زعمهم معوقات أصيلة تحول دون الحداثة والديمقراطية؛ وهذه النظريات هي سكونية قارة غير قابلة للتبدل والتحول، وهو تكتيك علمي انحرافي خاطئ يوجه الأفكار بعيداً عن مجابهة النظام السياسي كبنية مستبدة تحتكر مواقع النفوذ، وتوجه العقول والأقلام إلى معالجة أفكار الناس وسلوكهم، ففي مثل هذا النهج حسب تعبير إليا حريق، "خطر قيام طغيان من نوع جديد يشبه في حالته القصوى غسيل الأدمغة... وإسقاط السياسة من المجتمع هو طريق أكيد للاستبداد. الاستبداد قضية سياسية بالدرجة الأولى ولا تكون معالجتها سوى بواسطة العمل السياسي والوسائل السياسية، وما الكلام على بدء عملية التحول بمعالجة نواقص المجتمع سوى لعبة في يد السلطان ."

نرجو أن لا يحمل قولنا هذا على سبيل التناقض الفكري، إذ يجب التمييز بين تلك النظريات السكونية التي يسقطها البعض على المجتمعات العربية من ثقافة أبوية مستحدثة وذهنية جمودية كعوامل معيقة ومانعة للحداثة والديمقراطية، وتدريب المواطن على التشبع بثقافة المواطنة والتعددية والمساواة والمحاسبة والمساءلة إلى غير ذلك بحيث يتمكن اللاعبون والملتزمون بالديمقراطية من الثبات، والشعب من تجذير الاستقرار الضروري لمنع كل وسائل الرجوع إلى الوراء والتشرذم.

الديمقراطيات الفقيرة تتعدى الأنظمة السلطوية في أدائها الاقتصادي والاجتماعي، لأن المؤسسات تسمح بالتناوب السياسي وتشجع على المبادرة والانفتاح، وتتحسن البرامج التنموية والاقتصادية، وتندثر المحسوبية الضيقة التي تعمي بصائر أولى الأمر عن السعي في رفاهية المجتمع، ويتصلب عود مبدأ "المراجعة والموازنة (Checs and Balances) "أي مراجعة مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية لبعضها البعض في سبيل الوصول إلى نقطة الموازنة لخدمة المصلحة العامة للوطن.

وهذا يخالف توجه الأنظمة الاستبدادية، لأن الاحتكار السياسي فيهاً غالبا ما يولد الاحتكار الاقتصادي، وهذا ما يخلق الزبونية والمحسوبية ويضعف المنافسة والابتكار ويؤدي بالتنمية والتطور إلى وادي الهلاك.

العديد من الدول العربية دخلت أو أوشكت على الدخول إلى حقبة جديدة من تاريخها؛ وهذه الحقبة معروفة في أدبيات العلوم السياسية المقارنة بـ"التحول الديمقراطي"، وهذا التحول سلاح ذو حدين: إما أن تمر المرحلة بسلام وتصل إلى بر الأمان فيه يغاث الناس وفيه يعصرون، وإما أن تكون المرحلة صعبة لا يكون الخروج منها إلا وفق مبدأ "الإنهاك المتبادل"، تتحمل فيها الشعوب كل أنواع المصائب، ونرى ذلك جلياً في العراق، حيث أن غياب تفعيل القواسم والمشتركات الوطنية الجامعة التي تأتي بها قواعد اللعبة الديمقراطية ولو في حدها الأدنى، يؤدي إلى حرب أهلية لا يعرف مآلها أحد، قد تخمد حيناً وقد تشتعل حيناً آخر.

إن عين الصواب أن تتوزع السلطة على الجميع، حاكماً ومحكوماً؛ والذي سيقيد توسع السلطة ليس العقلية العربية، كما اجتر ذلك العديد من المختصين في هذا الباب ولعقود طويلة، بل تركيبة الحلبة الشعبية وبنية المؤسسة السياسية واللاعبين فيها. فالبنية السياسية في النظام

الديمقراطي تعددية تتنافس فيها مكوناتها وتقيد نفوذ بعضها بعضاً، والبنية السياسية في النظام السلطوي تكون مركزية لا تسمح بالمنافسة الحقيقية، أما البنية السياسية في النظام الانتقالي الجديد فقد تبقى هشة إذا لم يتجاوز الشعب كل الحواجز الطائفية والعرقية والمصلحية الآنية، وإذا لم يدخل الحاكم والمحكوم في دائرة محكمة من الالتزام القانوني بالقواعد التي اتفقا عليها للسماح لثقافة ديمقراطية حقيقية بالولادة والنشوء على أنقاض الماضي.

الأنظمة الجديدة لا يمكنها أن تملك عصا سحرية تسمح بمضاعفة رواتب العمال والموظفين في المدى القريب، بل وحتى في المدى المتوسط والبعيد، ولا يمكنها أن تجد الشغل للجميع، ولا يمكنها أن تضاعف من القدرة الشرائية للمواطنين فجأة... كل هذا وأمور أخرى سيتطلب أشهراً بل سنوات معدودات. والعامل المساعد أو الضمانة الوحيدة لنجاح هذه الفترة هو تجاوب وسلوك المواطن مع المنتخبين الجدد الذين ابتغاهم في دائرة القرار، أو ما يمكن أن نسميه بالاعتدال كثمن لمستقبل أفضل، ولا غرور أن قاعدة الضمانات المتبادلة هذه ستبقى أفضل بآلاف المرات من الحالة اللاديمقراطية، سواء أكانت سلطوية أو فوضى سياسية مطلقة.

9) في الحاجة إلى خطة مارشال: الراهن أن أوروبا تعيش أزمة اقتصادية حقيقية وبعض دولها، أو ما يسميها بعض الاقتصاديين بـ"دول المحيط"، في حاجة هي بدورها إلى "خطة مارشال"، وإلا يمكن أن نكبر أربعاً على وفاة اقتصاداتها، وستجر معها جل الدول الأوروبية؛ وفي المقابل إذا انهار اقتصاد أميركا، في حال فشل الحكومة الأميركية في دفع التزاماتها المالية، فسيعرف العالم أزمة اقتصادية عالمية خطيرة.

كتب ميشل سير (Michel Sere) أنه يلزم أن تكون هناك أزمة "عندما نجد أنفسنا مع رزمانة من الاختيارات التي لا تجد وسيلة للتنفيذ بسبب وجود مجال لا يمكن أخذ أي قرار فيه"، وهذا هو ما يقع بالضبط في مجال "اليورو"؛ فهناك الدولتان الأوروبيتان المركزيتان ألمانيا الاتحادية وفرنسا، وهناك البنك المركزي الأوروبي، وهناك الدول الأوروبية مجتمعة؛ وكل دولة أوروبية تنظر من خلال مشاكلها الداخلية وتبني على ذلك سياستها الاقتصادية الخارجية . فألمانيا اشترطت منذ البداية ضرورة إشراك القطاع المصرفي والقطاع الخاص في الخطة المالية الثانية لإنقاذ اقتصاد اليونان من الانهيار وتليين فترة استحقاق قروضها (التي تبلغ 350 بليون يورو، تشكل 140 في المائة من الناتج المحلي الخام تليها بعض الدول كإيطاليا وإيرلندا

والبرتغال وإسبانيا المثقلة بالديون). وقد تحفظت على ذلك فرنسا والبنك المركزي الأوروبي؛ وبسبب تهديدها قطع القمة التي عقدت يوم الخميس الماضي، اجتمع قادة فرنسا وألمانيا ورئيس البنك المركزي الأوروبي لمدة سبع ساعات ليلة الأربعاء الماضي مما مهد الطريق لإنجاح نسبي لقمة إنقاذ اليونان وبعض دول المحيط .وهكذا ستُقدم قروض لليونان وإيرلندا والبرتغال بفائدة معقولة ولآجال ممددة؛ وسيجري مد أجل القروض من سبع سنوات ونصف إلى خمس عشرة سنة (ويمكن أن تمدد إلى عشرين سنة) وخفض الفائدة من نحو 5.4 في المائة في حالة اليونان إلى5.3 في المائة؛ كما أن حزمة الإنقاذ الثانية لليونان وقيمتها 115 مليار "يورو" ستتضمن أموالًا من صندوق إنقاذ الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي ومن مساهمة حائزي السندات من القطاع الخاص؛ كما أن هذا الأخير سيدعم اليونان من خلال عدة مقترحات منها تبادل السندات وتمديد آجال الاستحقاق وإعادة شراء السندات القديمة.

والمشكل في أزمة الدين هو مشكل مشروع بناء الاتحاد الأوروبي برمته؛ والمضاربة الحالية تجد جذورها في الغموض السياسي الذي يحيط بالمؤسسات الأوروبية مجتمعة وليس في حالة الماليات العامة لدول "اليورو" (17 دولة)؛ إنها هندسة الحكامة الأوروبية –نظام فيدرالي في السياسة النقدية ولكن كونفيدرالي في مجال الميزانية العامة– التي لم تعد صالحة للتطبيق ويتعين تغييرها. ثم إن عدم التوازن في البناء الأوروبي يؤدي إلى ضعف أخذ القرار السياسي والاقتصادي الأوروبي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن أزمة الديون في الولايات المتحدة الأميركية؛ فهناك بون شاسع داخل الدولة الواحدة بين "الجمهوريين "و"الديمقراطيين"؛ فالقادة "الجمهوريون" الذين يسيطرون على مجلس النواب يرفضون زيادة الضرائب على الأغنياء ويدعون لتخفيض الخدمات الاجتماعية الحكومية خلافاً لـ"الديمقراطيين" وعلى رأسهم أوباما الذين يصرون على عكس ذلك. وقد أعجبتني عبارات الصحفي نيل أورين في صحيفة "الواشنطن بوست" عندما كتب: "أصبح دين الحكومة الأميركية داخل العالم السياسي الأميركي وكأنه شبح... أصبح رمزاً لكل أخطاء النظام السياسي الأميركي؛ أصبح شبيهاً بغول ضخم ينام تحت السرير، وصديقنا السياسي يخاف إيقاظه، ولكن يجب أن ينام على السرير كل ليلة"! كما أن تعريف "ميشل سير" للأزمة يجد تطبيقه حتى في الولايات المتحدة الأميركية؛ فالمجال السياسي العام لم يعد صالحاً لكي يؤخذ أي قرار فيه مما جعل بعض المحللين يتكهنون بأنه إذا

انهار الاقتصاد الأميركي سيتضاعف غضب الأميركيين على السياسيين مما سيفتح الطريق لتأسيس حزب ثالث إلى جانب الحزبين "الديمقراطي" و"الجمهوري."

والحال أن الأزمة خطيرة جدّاً، وتتداولها كل الأوساط الرسمية وغير الرسمية وستجعل الدول الأوروبية وأميركا تتقاعس في تنفيذ وعودها في المنطقة العربية، وستكون خرجاتها الدبلوماسية محدودة حسب الظروف والمصالح القومية.

كنا نتمنى أن يكون لأوروبا خاصة بعد وصول "ألان جوبيه" إلى الخارجية الفرنسية، دور مميز في مسلسل السلام الفلسطيني– الإسرائيلي، ويخدم التطلعات العربية في هذه الحقبة من الانسحاب الجزئي الأميركي والتكتيك الروسي القائم على "التعطيل بلا تفسير" داخل مجلس الأمن؛ ولكن شبح الأزمة الاقتصادية سيجعل الجميع يصب كامل قواه على شؤونه الداخلية.

10) **الفضاء المتوسطي والعقبة الاسرائلية:** ويضم الاتحاد من أجل المتوسط الذي أحدث في 13 يوليو 2008 كل الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، وقد ظهر بمبادرة من ساركوزي؛ وكان المشروع طموحاً جدّاً من خلال تبنيه لعدة مشاريع كان بإمكانها أن تعود بالنفع الجليل على كل المنطقة بما في ذلك: مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي)؛ وتطوير الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بإحداث طرق بحرية سريعة بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية وربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق)؛ والتعاون في مجال الحماية المدنية (بما في ذلك الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان)؛ وتطوير الطاقة البديلة (وبخاصة تطوير البحوث في خطة المتوسط لتوليد الطاقة الشمسية)؛ وتطوير البحث العلمي والتقني (بما في ذلك إحداث جامعة أورومتوسطية بسلوفينيا، وأخرى بفاس)، وأخيراً التنمية الاقتصادية (كإقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الإمكانيات المالية لذلك).

وكل هذه المشاريع لها بعد تنموي واقتصادي على كل المنطقة وبإمكانها أن تسهل التعاون شمال/جنوب بناء على معايير تكافئية ومتوازية، لأنه لأول مرة في إطار التعاون الأورومتوسطي، تبنى الاتحاد من أجل المتوسط مبدأ الرئاسة المشتركة الدورية عن الضفة

الشمالية للمتوسط وأخرى عن الضفة الجنوبية، ولكن بقيت تلك المبادرات التنموية للأسف الشديد حبراً على ورق، ولم يفعَّل منها إلا الشيء القليل.

وهناك عدة عوامل جعلت ولادة الاتحاد من أجل المتوسط ولادة عسيرة مع تداعيات مستمرة، ولكن أكبر تلك العوامل يتمثل في المشكل الفلسطيني– الإسرائيلي؛ فهناك بعد "وجودي" وتضامني من دول جنوب المتوسط مع الفلسطينيين بمجرد وقوع أي تعد إسرائيلي على فلسطين المحتلة؛ وبعد أن هبت رياح ربيع التعاون الأورو متوسطي في يوليو 2008، نتذكر الهجوم الإسرائيلي على غزة أواخر 2008 الذي أوقف هياكل الاتحاد، ومنع القمم من الانعقاد، وأجل الاجتماعات الوزارية المرتقبة، وجعل المستثمرين الخواص والبنوك الكبرى تتراجع عن التزاماتها، وجعل كل الفاعلين الاقتصاديين يفضلون خوض معارك الاستثمار خارج نطاق الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد حاول الرئيس الفرنسي عزل العائق الفلسطيني– الإسرائيلي عن المسار الاقتصادي والاجتماعي للوليد الجديد "الاتحاد من أجل المتوسط"؛ ولكن هذا الوليد ورث عن جده "مسلسل برشلونة" الأعراض الفيروسية نفسها؛ وبدون معالجة بنيوية لهذا الداء العضال الذي ينخر مستقبل التعاون الإقليمي والجهوي في المنطقة، فإن الاتحاد من أجل المتوسط سيصاب بنفس الفيروسات التي أصيب بها سلفه، وقد تهدأ هذه الأعراض حيناً، وتهيج مرة أخرى.

ولاشك أن الأمين العام الجديد يعي ذلك جيداً؛ صحيح أن الاتحاد من أجل المتوسط ككيان جديد، ليس من اختصاصاته التدخل لحل النزاعات والأزمات السياسية، ولكنه لا ينبغي أن يقف سلبيّاً أيضاً تجاهها، وخاصة أن العدوى سريعة الانتقال في فضاء متوسطي معولم، حيث قد تصيب شرارتها القريب والبعيد.

ولابد من التأكيد هنا أن كثيرين في الضفة الجنوبية يعتبرون تعاطي الاتحاد مع النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي مقياساً ليس للحكم على نجاعته فقط بل على مبرر وجوده من الأساس؛ وبإمكاننا أن ننوه إلى وجود أمينين عامين بالنيابة أحدهما فلسطيني والآخر إسرائيلي، مما يعكس ضرورة المعالجة المشتركة في أفق المبادرة الفرنسية الرامية إلى تنظيم مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط في أقرب الآجال؛ ودول الاتحاد من أجل المتوسط تملك كثيراً من مفاتيح الأزمة وبيد دولها وبعض من أفرادها ومجتمعها المدني أوراق ضاغطة إن أحسن استعمالها ووحدت

جهودها مع الأطراف الدولية الأخرى انطلاقاً من القرارات الدولية والإقليمية وتوصيات المنظمات والمجتمعات.

ثم هناك ضعف التعاون جنوب– جنوب؛ فالحدود ما زالت مغلقة بين المغرب والجزائر، وجامعة الدول العربية التي لها صفة مراقب في الاتحاد لا يمكنها أن توازي قوة المؤسسات الأوروبية، واللوبي الإسرائيلي المتواجد في أوروبا يفعل ما في وسعه لكي تسمع كلمته.

وما زالت بعض دول الشمال في نفاق مستمر مع جاراتها في الجنوب إذ تنظر إليها على أنها مصدرة للهجرة السرية بامتياز، وأن كل القرارات التي يجب أن تؤخذ يجب أن تبقى خاضعة لمقاربة أمنية؛ وترصد أموالٌ طائلة لمحاربة الدخول السري في دول شمال البحر الأبيض المتوسط، في حين أن هذا المشكل لا يطال سوى 10 في المئة من الهجرة غير الشرعية التي تنجم في معظمها عن تمديد دخول شرعي إلى إقامة غير شرعية.

لقد اعتمد الرئيس الفرنسي في سياسته المتوسطية مع دول الجنوب على صداقته مع بعض المسؤولين كالرئيسين المخلوعين بن علي ومبارك، ودولتاهما ما زالتا تخوضان تبعات الثورة وتصعب عليهما قيادة كيان مؤسساتي إقليمي ضخم على شاكلة الاتحاد من أجل المتوسط؛ وإلحاح الدول العربية والمتوسطية على ترشيح دبلوماسي مغربي دليل على القوة والاستقرار الديمقراطي الذي يعرفه المغرب، وآخرها تدارك الثماني ودعوة فرنسا المغرب للالتحاق بشراكة دوفيل.

11) الفضاء المتوسطي بين المشنقة والتناوب: اهتزت أركان الفضاء المتوسطي على كل المستويات بما فيها دول شمال هذه المنطقة، فبعد رياح عاتية أتت على أنظمة تونس ومصر وليبيا، ها هي بعض الدول الأوروبية تعرف زلزالاً سياسيّاً من نوع جديد لم تعهده في تاريخها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فأزمة الديون الأوروبية الأخيرة بدأت تبرز في الأفق مجالًا سياسيّاً وعموميّاً جديداً ستقطنه زعامات سياسية جديدة أكثر تفهماً لمطالب الشعوب وقريبة من حبل وريدها وأكثر وعياً للمطالب المجتمعية وعمق الأزمة المالية.

لم تعد للقيادات التقليدية حظوة لدى الناخبين وبدأت الخريطة السياسية تتغير ألوانها بين عشية وضحاها، ونفس الشيء الذي قلناه عن العالم العربي عند بدء الحركات الاجتماعية نقوله

عن دول شمال الفضاء المتوسطي: لو أتيت بأكبر المنجمين في السياسة والاقتصاد لما تكهنوا بتهاوي بعض زعماء منطقة "اليورو" كأوراق الخريف.

إيطاليا أقرت خطة التقشف واتجهت منذ بدايتها إلى تشكيل حكومة طوارئ، وهي مطالب فرضت من الخارج والداخل لتفادي انهيار منطقة "اليورو" التي إن انهارت ستجر معها دولًا عديدة بما فيها دول جنوب المتوسط ودول نائية أخرى، وهذا ما يفسر المحادثات الهاتفية التي أجراها أوباما مع ممثلي قطب الاتحاد الأوروبي ألمانيا وفرنسا وتصريحات وزير الخزينة الأميركي تيموني جايتنر في بيان بعد اجتماع وزراء مالية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (آبك) حيث قال: "إن أزمة الديون الأوروبية تشكل التحدي المحوري للنمو العالمي"، وبذلك وضعت إيطاليا بين مطرقة المجتمع النقدي الدولي والدول الاقتصادية الكبرى وسندان المظاهرات الداخلية والمعارضة السياسية المترصدة .

لقد بلغت ديون إيطاليا 1,9 تريليون "يورو" كما ارتفعت نسبة الفائدة على قروض التمويل التي أصدرتها حكومة برلسكوني في شكل سندات إلى 7,35 في المئة لتفوق بذلك نسبة 7 في المئة التي أدت باليونان وإيرلندا والبرتغال إلى طلب الإنقاذ والنجاة حتى لا تدخل غرفة الإفلاس، فالأزمة المالية والمجتمعية في إيطاليا تحولت إلى أزمة سياسية لم تغن الملياردير الإيطالي وصاحب الشركات الإعلامية العملاقة برلسكوني عن المشنقة السياسية، حيث أجبرته على النزول من كرسي الرئاسة.

ونفس الشيء يمكن أن يكتب عن اليونان حيث أدت أزمة الديون إلى تنحي رئيس الوزراء اليوناني باباندريو عن كرسي السلطة، كما أن إسبانيا بدورها عرفت ربيعاً مجتمعيّاً دام أياماً بل أشهراً حسوماً جعلت رئيس الحكومة الاشتراكية الحالية خوسي لويس رودريجيز ثاباتيرو يقرر إجراء انتخابات نيابية في العشرين من هذا الشهر بدل مارس2012 ، بسبب تداعيات الأزمة المالية الإسبانية، وفي دولة وصل عدد العاطلين فيها إلى خمسة ملايين، باتت فرص فوز الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه ثاباتيرو معدومة، وتنحي هذا الأخير من كرسي الحكم بات أمراً مقضيّاً.

أما المصيبة الآزفة الأوروبية الأخرى فهي التوجه الاستباقي الفرنسي لتتبع سياسة تقشفية لم تعهدها باريس من قبل: إذا قبلت الحكومة الفرنسية خفض الإنفاق الحكومي بنحو مئة مليار "يورو" (140 مليار دولار) وحتى عام 2016!

ما معنى هذا الكلام؟

معناه أن الأزمة المالية الأوروبية أحدثت قناعة شعبية بأن الزعامات التقليدية الأوروبية لم تعد صالحة للبلاد والعباد وأن الثقة بين الناخبين وحاكميهم تبخرت متجسدة في الاحتجاجات المتتالية في أكبر العواصم الأوروبية، وبدأ القادة التقليديون إما يستقيلون أو ينادون بانتخابات سابقة لأوانها لتجنيب البلاد أزمة عامة.

وعامل الثقة يختلف طبعاً بين دول شمال الفضاء المتوسطي وجنوبه، فالثقة فقدت بين محكومين وحكومات ديمقراطية، أي أن الشعب هو الذي كان السبب في المجيء بها إلى سدة الحكم، وطالب بتغييرها لأنها في نظره كانت السبب في أزمة الديون وغلاء المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وضبابية المستقبل، وهذا ما يفسر أن أحداً لم يطالب بمحاكمة الرؤساء المستقيلين أو الذين دعوا إلى انتخابات مبكرة، أما في دول جنوب المتوسط، فالغليان الشعبي كان بسبب السلطوية والاستبداد السياسي واحتكار المجال السياسي وإغلاقه في وجه الخاص والعام، فثارت الشعوب على رموز النظام فمنهم من قتل (ليبيا (ومنهم من يحاكم (كمصر) ومنهم من فر هارباً (كتونس).

إذا طالبت دول الشمال بالتغيير فإنها تطالب بالتغيير في الجانب الوظيفي من الأنظمة، لأن المعارضة موجودة والبرامج التنموية والبديلة جاهزة، ويكفي أن تفتح لها الشعوب الأبواب لتسوق القاطرة السياسية وتترك الحكومات الأولى المغلوبة على أمرها في بيت المحاسبة الذاتية والنقد السياسي البناء لإعادة هيكلتها والدخول إلى غرفة المعارضة التي خرجت منها للتو حكومة جديدة، وهذا هو الدرس الذي يجب أن نستقيه من الأزمة الأوروبية الحالية، إذ لا يكفي زوال النظام لتلبية رغبات الشعب، هذا كلام المبتدئين في علوم السياسة ذوي النظرة المحدودة، إذ يجب التوافر على الآليات السياسية للتناوب بين سياسيين في الحكم ومعارضين في المجال السياسي، أو لنقل وجود حكومة رسمية وحكومة غير رسمية ليتم الاغتناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وليكون المجال السياسي متكامل البنيان، ولكي لا يكون أي فراغ ينبئ بسلطوية

جديدة أو أزمة بنيوية لا يعلم مصيرها أحد، ولذا فإن الدول العربية ما بعد السلطوية يجب أن تفكر في الأمر جيداً، إذ يجب أن يكون لها إلمام بهذا الجانب وتؤسس آليات التناوب السياسي بناء على برامج تنموية اقتصادية واجتماعية بديلة ومتطورة.

والراهن أن العالم دخل حقبة مجهولة المصير، والشغل الشاغل للشعوب هو رغيف الخبز وتحسين مستوى المعيشة، وإيجاد فرص للشغل، والتغيير السياسي يجب أن يكون ديمقراطياً وسلمياً بمعنى أنه يجب أن تكون آلياته جاهزة داخل المجال السياسي العام، واللبنة التي يمكن أن تمنع الحائط من السقوط هي المعارضة السياسية الحقة ببرامج قوية وأناس مقتدرين.

هذه أولوية من بين أولويات العالم العربي اليوم.

12) **المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي:** شهد النصف الثاني من القرن العشرين عدة تجارب لتحقيق الاندماج والتكتلات والتكاملات الإقليمية والجهوية في عدة مناطق من العالم؛ قد تكون تلك التكتلات اقتصادية صرفة، وقد تكون سياسية واجتماعية واقتصادية؛ كما قد تكون عسكرية إلى غير ذلك.

وتقوم تلك التكتلات، حسب الإقليمية التقليدية، بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيّاً وتاريخيّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً، تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة للدفع بها في الاتجاه الصائب وبالسرعة الضرورية لتحقيق التنمية والاستفادة من الإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل وتنسيق مختلف السياسات في جوانبها المختلفة ومواجهة مختلف التطورات والتحولات التي تأتي بها كل ثانية أخطبوطات العولمة.

وكان العامل الجغرافي يلعب دوراً مهمّاً في المنظور الإقليمي التقليدي للتكتل أو الاندماج، وقد نشأت عدة مؤسسات على أساس هذا العنصر.

أما المؤسسات الإقليمية الجديدة فإنها ترتكز على تشابه المصالح بين الدول، وهذا يعني إمكانية إحداث تكتلات ومؤسسات للتعاون بين دول غير متجاورة جغرافيّاً بل وغير متشابهة ثقافيّاً وإيديولوجيّاً؛ فإذا أخذنا مثلاً تجربة مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا –المحيط الهادئ (الآبك) ورابطة التعاون الإقليمي لدول المحيط الهندي، التي تعتمد على المنظور الإقليمي

الجديد، فإنها تنطلق من تصور سلس وسريع للتنمية كتحرير التجارة البينية ونقل التكنولوجيا وتسهيل نقل الاستثمارات.

أما المؤسسات التي نشأت انطلاقاً من المنظور التقليدي للتكتل كرابطة دول جنوبي شرقي آسيا)الآسيان) ورابطة دول جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) ومنظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) فقد ركزت على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية لهذا التكتل انطلاقاً من خفض التعريفات الجمركية وصولًا إلى الوحدة الاقتصادية مثلاً؛ وقد تتطور تلك التكتلات التقليدية لتنشئ روابط مؤسسية مع دول أخرى كما فعلته دول جنوبي شرقي آسيا مع دول شرقي آسيا الكبرى وهي الصين واليابان وكوريا الجنوبية حيث يتم ذلك في إطار صيغة الآسيان+3؛ فلم يعد التجانس الجغرافي القاعدة الأساس في شروط الاندماج والتكتل الإقليمي الضيق؛ وبإمكاننا أن نأخذ مثال حلف "الناتو" حيث إن من بين أعضائه الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وتركيا وغيرها وما عطلت هياكله يوماً من الأيام.

نقول هذا بعد ترحيب مجلس التعاون الخليجي في ختام القمة التشاورية بالرياض (الأربعاء 2011/05/11) بانضمام الأردن لعضويته ودعوة المغرب للانضمام؛ الأردن له امتداد جغرافي مع الخليج خلافاً للمغرب الأقصى الذي يقع في شمال إفريقيا، ولكن العامل الجغرافي في عالمنا اليوم لم يعد محدداً لنوعية التكتل؛ فأجدادنا المغاربة كان عليهم تحمل أعباء سفر نصف سنة لأداء فريضة الحج، أما اليوم فوصولهم إلى تلكم البقاع المقدسة انطلاقاً من المغرب لا يتعدى سبع ساعات؛ كما أن عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يتعدى 39 مليون نسمة، في حين أن عدد سكان المغرب يزيد لوحده على الثلاثين مليون نسمة، وهذا يعني أن التكتل الجديد إذا أضفنا إليه الأردن سيقارب 80 مليون نسمة؛ وهذا العمق السكاني سيعطي قيمة مضافة لمجلس التعاون الخليجي، لأن نتائج التكتلات في العالم يكون وقعها أكبر عندما يتوسع عدد الدول الأعضاء، وخاصة عندما تكون الدول المؤسسة للتكتل حاكمة لزمام الأمور خاصة في الميادين الاقتصادية ومتجانسة سياسيّاً.

وأفضل مثال يمكن إعطاؤه هو الوحدة الأوروبية، حيث ظلت العملية الوحدوية مقتصرة، ولسنين عديدة، على مجموعة دول النواة الست؛ وعندما حاولت المملكة البريطانية الانضمام إليها، حاربتها فرنسا الديغولية لأنها كانت تعتبرها سفيرة سياسة أميركا في أوروبا، ولم تتمكن من

اللحاق بالركب الأوروبي الأول إلا بعد وفاة ديغول في نهاية الستينيات. وموازاة مع انضمام بريطانيا، بدأت تتبلور تدريجيّاً فكرة توسيع العضوية والخروج من النادي المغلق إلى النادي الموسع وإتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأوروبية للانضمام إلى العملية التكاملية؛ وهكذا بدأت "مجموعة دول النواة" تتسع تدريجيّاً من خلال موجات متتالية من التوسع الأفقي: فأصبح عددها تسعاً (1973)ثم عشراً (1981) ثم اثنتي عشرة (1986) ثم خمسة عشرة (1995) ثم خمساً وعشرين دولة (2004). وعلى رغم هذه الموجات المتلاحقة فإنها استطاعت إيجاد حلول متتالية للإشكالات الناجمة عن التفاوت البين في البنى والهياكل المالية والاقتصادية للدول المنضمة والاختلالات الناجمة عن الفوارق السياسية والاجتماعية ودرجة التقدم في تلك الدول. وما كان النجاح ليكتب لهذا التكتل الموسع لولا محورية ثلاث دول رئيسية في النظام الأوروبي التي قادت سفينة التوسع بربابنة مؤهلين ويجيدون مواجهة الأمواج العاتية وهي :فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

ثم إن الروابط التي تجمع دول مجلس التعاون الخليجي بالأردن والمغرب تسمح لها بخلق توازن عربي متين، وقد بينت أنظمتها الملكية قدرة كبيرة على الانفتاح السياسي والاقتصادي تجعلها في منأى عن الاحتجاجات التي تطال العديد من "الجمهلوكيات" العربية؛ وسيمثل هذان الانضمامان نقطة موازنة ومواجهة خطر بعض القوى إقليميّاً، ونعلم أن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع بعضها منذ زمن بعيد.

ويقيني أن الخليج لن يختل توازنه بعدم انضمام الأردن والمملكة المغربية؛ كما أن المملكة المغربية لها شرعية تاريخية، والاقتصاد المغربي استطاع أن يتطور ويصمد حتى أمام الأزمات الإقليمية والعالمية المدمرة، وليس بحاجة إلى إمدادات النفط لكي يقلع كما قد يظن البعض، أما الحراك الشعبي فتلك مسألة أخرى ترتبط بمدى التطور الديمقراطي في كل بلد. ولكن تبقى دعوة مجلس التعاون الخليجي متسمة بالشجاعة وقادة مسيرته كان لهم بعد نظر ثاقب استطاعوا خلق مفاجأة ومنطقاً جديداً للتحالف بين أنظمة متشابهة وشعوب متقاربة ودون اعتبار للمصالح الضيقة والآنية.

13)**الثورات العربية وحيرة الدول الغربية:** تعتبر النظريات والمبادئ في السياسات الخارجية أدوات منظمة ومُسيِّرة للعديد من القضايا ذات التحديات المشتركة، وتكون ذات حمولة

استراتيجية محددة المعالم والتوجهات، تساعد متخذي القرار على تقوية سياستهم الخارجية وجعلها في منأى عن الهفوات والأخطاء.

في رسالة كان قد سلمها إلى الكونجرس الأميركي في الثاني من ديسمبر 1823، أعلن الرئيس الأميركي جيمس مونرو عن "مبدأ مونرو" القاضي بضمان استقلالية كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي، بمعنى أنه لن يسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأميركتين، كما لن يسمح للمستعمرات الأميركية التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها، وكل ذلك باسم عدم التدخل وعدم الاحتلال، وقد أعطى هذا المبدأ نتائجه المرجوة.

وفي مارس 1947، أعلن الرئيس الأميركي هاري ترومان عن مبدئه القاضي بمساعدة الشعوب الحرة التي تكافح ضد الخضوع للأقليات المزودة بالسلاح أو الضغوط الخارجية، "لأن بذور الأنظمة الشمولية الديكتاتورية –حسب تعبير ترومان– تغذيها دائماً عوامل الفقر والحاجة، وتصل إلى قمة تطورها ونموها حين يموت أمل الشعب في تحقيق حياة أفضل، ويجب علينا أن نبقي على هذا الأمل حيّاً في النفوس"؛ وكان لمبدأ ترومان الفضل في نشر الوعي لدى الشعب الأميركي على ضرورة قبول مسؤولياته في الدفاع عن الشعوب المستضعفة، وإظهار استعداد أميركا لمعارضة "تكتيكات المسالمة"، وإيقاف الانتصار الشيوعي المتوقع في اليونان بعد قرار الحكومة البريطانية قطع المعونة عن هذا البلد وما كان قد سيترتب على ذلك من نجاح الشيوعيين في قلب نظام الحكم في اليونان، ومن ثم تسريب العدوى إلى كل الفضاء المتوسطي؛ وقد أصبحت اليونان بعد تفعيل هذا المبدأ أكثر قوة من أي وقت مضى.

ثم جاء مشروع مارشال في يونيو 1947، حين عيّن ترومان الجنرال جورج مارشال وزيراً لخارجيته، وأعلن عن مبدئه الهادف إلى مساعدة أوروبا اقتصاديّاً، وهذا ما حدا بوزير الخارجية السوفييتي الشهير "مولوتوف" للتصريح بأن مشروع مارشال يُعّد نوعاً من الاستعمار الجديد.

وبموجب مشروع مارشال أنفقت أميركا ما يزيد عن 12 مليار دولار لدعم اقتصادات أوروبا الغربية، وكانت لهذا الدعم الأميركي نتائج ملموسة ليس على الاقتصاد فحسب بل وحتى على الاستقرار السياسي في الدول الأوروبية. وعلى ضوء ما يقع الآن في مصر وتونس، وغياب سياسة تنموية غربية لهاتين الدولتين قصد مواجهة عواقب اللامجهول وعدم الاستقرار السياسي المعروف في أدبيات الانتقال الديمقراطي التي تأتي من الثورات، تعتبر تجربة مارشال نموذجية

لأنها تساعد العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوروبية التي يمكن أن تقوم في ظلها المؤسسات الحرة.

وفي سنة 1968، أعلن الاتحاد السوفييتي البائس عن مبدأ بريجنيف نسبة للزعيم ليونيد بريجنيف، وهذا المبدأ هو شبيه بمبدأ ترومان ولكن في الخط المعاكس حيث يسعى إلى دعم كل التوجهات المعادية للمصالح الغربية والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول؛ وكان من نتائج ذلك، تطوير التقارب السوفييتي- الكوبي والتدخل السوفييتي في براغ سنة 1968 وغزو أفغانستان عام 1979.

وفي سنة 1989، جسدت شهادة وفاة الحرب الباردة في مبدأ فاجأ العالم، عندما سئل الناطق الرسمي باسم جورباتشوف، عن مدى فعالية مبدأ بريجنيف فيما يقع من موجات ديمقراطية في كل من هنغاريا وبولونيا، فأجاب الناطق الرسمي بأن المبدأ الذي يجب أن يطبق هو مبدأ "سناترا" (إشارة إلى أغنية طريقي My Way للمغني الأميركي المشهور فرانك سناترا) وليس مبدأ ريجنيف، وهذا ما ولّد موجات من الديمقراطية في أوروبا الشرقية.

إن كل هذه النظريات أو المبادئ وغيرها، التي غالباً ما كانت تأخذ أسماء مفعليها، كانت لها تأثيرات مباشرة على القضايا التي تناولتها بل وأثرت على مجريات التاريخ لعقود عديدة. أما اليوم فأوروبا مثلًا لا تتوفر على أدنى مبدأ يمكن أن يميز سياستها الخارجية الموحدة أو يجعلها تأتي بسياسات وأفكار مؤثرة، والأحداث المتتالية في عالمنا العربي أفضل مثال على ذلك، إذ وجدت نفسها تتعامل مع أحداث تاريخية تغير شكل المغرب العربي والشرق الأوسط بشكل جذري دون أن تكون لها استراتيجية محددة للتكيف والتعامل في منطقة قريبة منها تاريخيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً. فكل الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا فضلت منذ البداية الجلوس في مقعد المراقب بدل المنظِّر والمؤثِّر. وحتى كاترين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن، جلست على نفس الكرسي الفرنسي، وكانت بالمناسبة فرصة تاريخية لها لصياغة مبدإ كان يمكن تسميته"مبدأ آشتون" مثلًا، ولكنها فضلت أن تكون الناطقة الرسمية فقط باسم ما تقرره الدول الأوروبية بالإجماع (إذا كان هناك إجماع!).

وحتى الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة المبادئ والنظريات التاريخية في سياستها الخارجية لم تستطع إلى حد الآن صياغة مبدإ تاريخي للمنطقة على رغم أنها تعج بالمنظرين

في العلاقات الدولية، وقد اعترفت الإدارة الأميركية أنها تتعامل مع أوضاع تاريخية سرعتها غير متوقعة، وترد على كل ما حدث عندما يقع، بمعنى التعامل كردة فعل لواقعة بدلًا من التفكير أو اتخاذ أي دور قيادي فيه؛ وللإشارة فإن تكلفة التدخل الأميركي في العراق تعدت 768 مليار دولار، وتكلفتها في التغييرات السياسية في مصر وتونس لم تتعد ولو دولاراً واحداً!

وعندما تتصفح أشهر الجرائد والمجلات الأوروبية وتستمع لتصريحات وزراء الخارجية الأوروبيين، تجد أن شغلهم الشاغل فيما يحدث اليوم هو تبعات الهجرة من الضفة الجنوبية وأسعار النفط التي يمكن أن تؤثر على اقتصادهم ومجتمعاتهم؛ والراهن أن أوروبا وأميركا تضعان اليوم مبدأ جميلاً يمكن أن نسميه بمبدأ الصفر: تغييرات ولكن لا شيء في المقابل، على شاكلة المشروب العجيب كوكا كولا بدون سكر وبدون كافيين.

ولا يفوتني هنا في ختام هاته المقدمة أن أجدد شكري لأعضاء مكتب المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية وعلى رأسهم الأستاذة أسماء علوي تائب والأستاذ عبد الله حارسي والأستاذ محمد فقيهي الذين سهروا معي الليالي الطوال وتجندوا معي لإنجاز هذا الدليل في لغاته الثلاث وهو عمل ليس بالسهل والشكر لكل الأعضاء الآخرين الذين يدلون بدلوهم لإنجاح أنشطة المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية؛ ثم إن اقتناص الوقت من ترؤسنا للمركز لا يترك لنا ترف التفرغ للكتابة والتأليف بالكامل، وإذا ترك لنا فإنه يكون على حساب الحياة الشخصية للإنسان وصحته ونومه، وهو ما اعتدنا عليه وندأب عليه إيمانا منا بضرورة هذا العمل وغيره، وضرورة إخراجه إلى الوجود غضا مطرفا لنسبر غور الأمس واليوم وننبه عين القريحة من سنة الغفلة والنوم، ونسوم التصنيف من أنفسنا ونحن المفلسون نحسن السوم... والشكر موصول إلى كتاب هذا الدليل والمترجمين وأعضاء اللجنة العلمية والمدعمين الماليين والمساهمين في نشره وقد تعدى عدد الجميع الثلاثمائة ليساهموا معنا جميعا في بناء وعي فكري جديد يرفعون به أحوال الناشئة من الأجيال حجابا، يستوعبون جمله ويوضحون براهينه وعلله، لأن هذا الدليل سيبقى فذا بما ضمناه من العلوم والحكم والدروس والعبر المحجوبة القريبة، ونحن من بعد ذلك موقنون بالقصور بين أهل العصور، معترفون بالعجز عن المضاء في مثل هذا القضاء، راغبون من أهل اليد البيضاء والمعارف المشعة الفضاء في النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء، والتغمد لما يعثرون عليه بالإصلاح والإغضاء؛ فالبضاعة بين أهل العلم كما يقول ابن خلدون مزجاة والاعتراف من اللوم منجاة،

والحسنى من الإخوان مرتجاة والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

[i] انظر:

Harry R. Yarger, Strategy and the National Security Professional : Strategic Thinking ana Strategy Formulation in the 21st Century, Praeger Security International, 2008 ; Williamson Murray and Mark Grimsley, «Introduction : On Strategy», *in The Marking of Strategy: Rulers, States, and War* (Cambridge: University Press, 1994 ; 1997) 22 ; Peter F. Drucker, «The Global Economy and the Nation-State», *Foreign Affairs* 76 (5) (September / October 1997) ; Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York : Simon & Schuster, 1994) 804-836 ; Joint Staff, J-7, *Joint Publication 1-02, Departement of Defense Dictionary of Military and Associated Terms* (Washington, DC : United States Joint Staff, April 12, 2OO2 ; amented throght September 14, 2007) 518 ; Sun-tzu, *The Art of War*, trans. Ralph D. Sawyer (New York : barnes & Nobles Books, 1994) ; Carl von Clausewitz, *On War*, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princetion : Princetion University Press, 1976) ; Colin S. Gray, *Modern Strategy* (Oxford : Oxford University Press, 1999).

[ii] انظر:

Josepha Laroche, « Science politique et relations internationales », dans Olivier Philippe (sous la dir.), *La science politique, une et multiple*, Paris, l'Harmattan, 2004, p. 207 ; Pascal Vennesson, « Les relations internationales dans la science politique aux Etats-Unis », *Politix*, n°41, 1998, pp. 176-194 ; Leopold Ranke, « On the Character of historical science », dans Georg Igger et all., (éds.), *The theory and Practice of history*, Indianapolis, Boobs-Merril, 1973, pp. 36-38.

[iii] انظر:

Raymond Aron, *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967, p. 508 و Bertrand Badie, *Politique Comparée*, Paris, PUF, 1990, p. 25 ; Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy, 2004 (1962), p. X-XI.

[iv] وسيجد القارئ أهمها وغيرها في كتاباتنا وبالأخص في مقالاتنا الأسبوعية في وجهات نظر في جريدة الاتحاد الإماراتية.